

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة -

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: علوم التسيير تخصص: مالية المؤسسات



تحت عنوان

دور اختيار المشاريع الاستثمارية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للرخام وحدة قالمة - بومهرة احمد -

(2016-2017)

تحت إشراف الأستاذة :

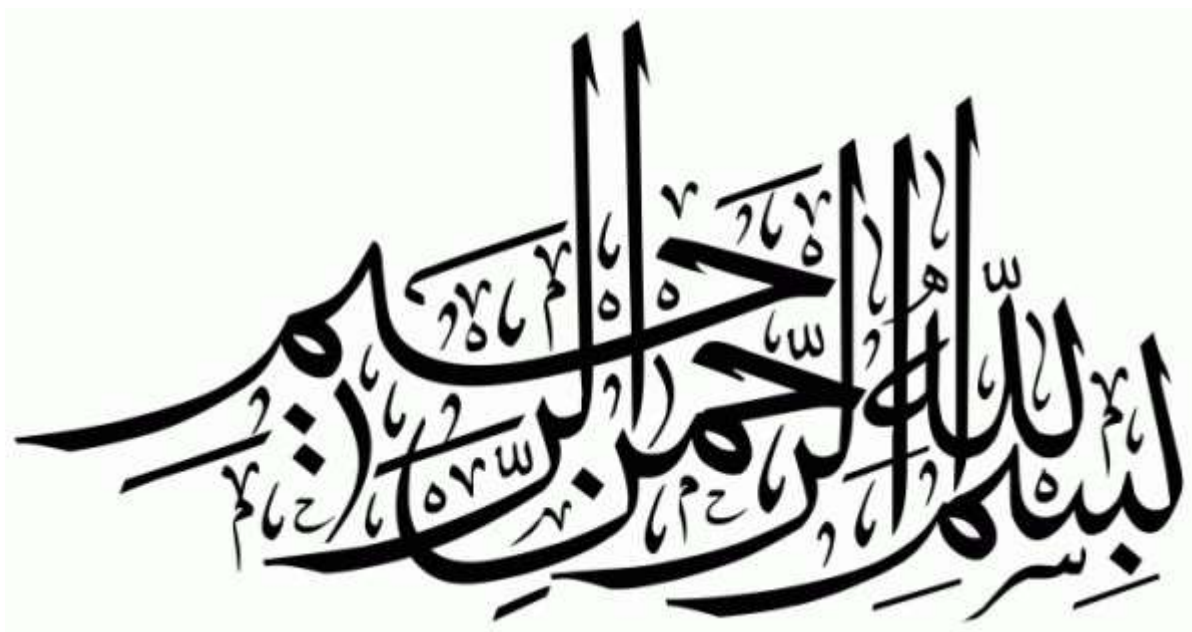
-شعابة رزيقة

من إعداد الطلبة :

- بومعيزة آمال

- بوغرارة بثينة

السنة الجامعية : 2020 / 2021



.I

الشكر و التقدير

أشكر الله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل

أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذة المشرفة

على هذا العمل

الأستاذة : " شعابنة رزيقة "

كما أتقدم بجزيل الشكر وأسمى معاني التقدير إلى جميع أساتذة الذين رافقونا

طيلة مشوارنا الدراسي بمساعدتهم لنا بنصائحهم وتوجيهاتهم.

وفي الأخير أقدم امتناني لكل من ساعد على إتمام هذا العمل من قريب أو من

بعيد إلى كل من شجعني ولو بالكلمة الطيبة.

إهداء

إلى من جرع الكأس فانحماً ليستقيني قطرة حبة

إلى من حصد الأشواق عن دربي ليحمد لي طريق العلم،

إلى الذي بذل جهد السنين من أجل أن احتلي سلاله النجاح

إلى القلب الكبير "والدي العزيز"

إلى من أروضتني الحب والحنان الى رمز المحبة ولبس الشفاء

إلى من سهرت وتعبت وبذلت الغالي والنفيس من اجلي

إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أعلى الصواب

"والدي الحبيبة"

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة ، إلى من يجري حبه في عروقي إلى من

أدين لهم بالكثير إلى رباحين حياتي "إخوتي"

إلى الأخوات اللواتي لم تلدن أمي .. إلى

من تلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي

إلى من معهم سعدت ، وبرفتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سررت

إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

أمال...بثينة

قائمة المحتويات

الصفحة	الفهرس
II	شكر و تقدير
III	الاهداء
V	قائمة المحتويات
XII	قائمة الجداول
XIV	قائمة الاشكال
أ - هـ	مقدمة عامة
	الفصل الاول : الاطار العام للاستثمار و المشاريع الاستثمارية
02	مقدمة الفصل
03	المبحث الاول : ماهية الاستثمار و المشاريع الاستثمارية
03	المطلب الاول : ماهية الاستثمار
03	الفرع الاول : تعريف الاستثمار
04	الفرع الثاني : اهداف الاستثمار
05	المطلب الثاني : ماهية المشاريع الاستثمارية
05	الفرع الاول : تعريف المشاريع الاستثمارية
06	الفرع الثاني : اهداف المشاريع الاستثمارية
06	الفرع الثالث : انواع المشاريع الاستثمارية
06	1- حسب الملكية
07	2 - حسب درجة الارتباط
07	3 - حسب حجمها
08	4 - حسب قابلية القياس
08	5 - حسب البعد الاجتماعي
11	المطلب الثالث: المراحل التي يمر بها المشروع الاستثماري
11	1 - مرحلة التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة
12	2 - مرحلة إعداد وتنفيذ دراسة الجدوى التمهيديّة والتفصيلية
13	3- تنفيذ ومتابعة أداء المشروع
15	المبحث الثاني : معايير تقييم و اختيار المشاريع الاستثمارية
15	المطلب الاول : ماهية تقييم المشروعات

15	الفرع الاول : تعريف تقييم المشروعات الاستثمارية
15	الفرع الثاني : اهمية تقييم المشاريع الاستثمارية
16	المطلب الثاني : تقييم المشاريع بالطرق التي تتجاهل القيمة الزمنية للنقود
16	الفرع الاول : طريقة معدل العائد المحاسبي (طريقة متوسط العائد)
17	الفرع الثاني : طريقة فترة الاسترداد
19	المطلب الثالث : تقييم المشاريع بالطرق التي تاخذ القيمة الزمنية للنقود بعين الاعتبار
19	الفرع الاول: طريقة صافي القيمة الحالية
20	الفرع الثاني : طريقة معدل العائد الداخلي
22	الفرع الثالث : مؤشر الربحية
23	المبحث الثالث : ماهية القرارات الاستثمارية
23	المطلب الاول : مفهوم القرار الاستثماري و انواعه
23	الفرع الاول : مفهوم القرار الاستثماري
25	الفرع الثاني : انواع القرار الاستثماري
25	المطلب الثاني : مبادئ القرار الاستثماري و اهميته
25	الفرع الاول: مبادئ القرار الاستثماري
26	الفرع الثاني : اهمية القرار الاستثماري
26	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية
27	1- فلسفة الإدارة
27	2- إمكانية السوق والتنبؤ بحجم المبيعات
28	3- نوع المنتج
28	4- مصادر التمويل
28	5- راس المال العامل
29	6- موازنة التدفقات النقدية
29	7- الفرص البديلة
30	8- المخاطرة وعدم التأكد
31	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية
33	مقدمة الفصل

34	المبحث الاول : ماهية الاداء المالي
34	المطلب الاول : عموميات حول الاداء
34	الفرع الاول : تعريف الاداء و اهميته
34	1- تعريف الاداء
35	2- اهمية الاداء
35	الفرع الثاني : انواع الاداء
35	1- حسب معيار الشمولية
35	2- حسب معيار المصدر
36	3- حسب معيار الطبيعة
36	4- حسب معيار الوظيفة
38	المطلب الثاني : تعريف الاداء المالي واهميته
38	الفرع الاول : تعريف الاداء المالي
38	الفرع الثاني : اهمية الاداء المالي
39	المطلب الثالث : معايير الاداء المالي و العوامل المؤثرة فيه
39	الفرع الاول : معايير الاداء المالي
39	1- المعايير التاريخية
39	2- المعايير القطاعية (الصناعية)
39	3- المعايير المستهدفة
40	4- المعايير المطلقة
40	الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في الاداء المالي
40	1- الهيكل التنظيمي
40	2- المناخ التنظيمي
41	3- التكنولوجيا
41	4- الحجم
42	المبحث الثاني : تقييم الاداء المالي
42	المطلب الاول : ماهية تقييم الاداء المالي
42	الفرع الاول : مفهوم تقييم الاداء المالي
43	الفرع الثاني : اهمية تقييم الاداء المالي

44	الفرع الثالث : اهداف تقييم الاداء المالي
44	المطلب الثاني : (مقاييس - ضرورة - متطلبات) تقييم الاداء المالي
44	الفرع الاول : مقاييس تقييم الاداء
44	1- مقياس تقييم الافراد
44	2- المقاييس السوقية
45	3- مقاييس القيمة المضافة
45	4- مقياس الفاعلية
45	5- مقياس الإنتاجية
45	6- مقياس الكفاءة
46	7- المقاييس المالية
46	الفرع الاول : ضرورة تقييم الاداء المالي
46	الفرع الثاني : متطلبات تقييم الاداء المالي
47	المطلب الثالث : مصادر معلومات تقييم الاداء المالي
47	1- المصادر الخارجية
48	2- المصادر الداخلية
51	المبحث الثالث : طرق تقييم الاداء المالي
51	المطلب الاول : التحليل المالي
51	الفرع الاول : مفهوم التحليل المالي
51	الفرع الثاني : اهمية التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه
53	الفرع الثالث : اهداف التحليل المالي
53	1- الاهداف الخارجية
53	2- الاهداف الداخلية
54	المطلب الثاني : التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن
54	الفرع الاول : راس المال العامل
54	1- تعريف راس المال العامل
55	2- انواع راس المال العامل
56	الفرع الثاني : احتياجات راس المال العامل
57	الفرع الثالث : الخزينة

58	المطلب الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب المالية
58	الفرع الاول : نسب الهيكلية
58	1- نسب هيكلية الاصول
59	2- نسب هيكلية الخصوم
59	3- نسب التمويل
60	الفرع الثاني : نسب السيولة
61	1- نسبة صافي راس المال العامل الى اجمالي الاصول
61	2- نسبة التداول (نسب السيولة العامة)
61	3- نسبة السيولة السريعة
62	4- نسبة السيولة الحالية
62	الفرع الثالث : نسب النشاط
63	1- معدل دوران الاصول المتداولة
63	2- معدل دوران الاصول الثابتة
63	الفرع الرابع : نسب الربحية
63	1- نسب ربحية الاصول
63	2- نسب ربحية الاموال الخاصة
63	3- نسبة الربح الصافي
64	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث : الدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للرخام - بومهرة احمد - قائمة
66	مقدمة الفصل
67	المبحث الاول : تقديم المؤسسة الوطنية للرخام (بومهرة احمد)
67	المطلب الاول : التعريف بالمؤسسة و اسباب اختيار موقعها
67	الفرع الاول : تعريف المؤسسة
68	الفرع الثاني : اسباب اختيار الموقع
68	المطلب الثاني : اهداف المؤسسة والعوائق التي تواجهها
68	الفرع الاول : اهداف المؤسسة
68	الفرع الثاني : العوائق التي تواجه المؤسسة
69	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للرخام و شرحه

69	1- الامانة العامة
69	2- قسم الوقاية
69	3- قسم المحاسبة والمالية
69	4- قسم الموارد البشرية
69	5- قسم الانتاج
69	6- قسم التسويق
69	7- قسم التمويل
71	المبحث الثاني : تقييم الاداء المالي للمؤسسة العمومية للرخام
71	المطلب الاول : عرض الميزانيات المالية وجدول حساب النتائج لسنتي 2016-2017
71	الفرع الاول : الميزانيات المالية و جدول حساب النتائج لسنة 2016
71	1- الميزانية المالية المفصلة لسنة 2016
73	2- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016
73	3- جدول حساب النتائج لسنة 2016
74	الفرع الثاني : الميزانيات المالية و جدول حساب النتائج لسنة 2017
74	1- الميزانية المالية المفصلة لسنة 2017
76	2- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017
76	3- جدول حساب النتائج لسنة 2017
77	المطلب الثاني : تقييم الاداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن
78	الفرع الاول : حساب راس المال العامل
79	الفرع الثاني : حساب احتياج راس مال العامل
80	الفرع الثالث : حساب الخزينة
80	المطلب الثالث : تقييم الاداء المالي باستخدام النسب المالية
80	الفرع الاول : حساب نسب الهيكلية
82	الفرع الثاني : حساب نسب السيولة
83	الفرع الثالث : حساب نسب النشاط
83	الفرع الرابع : حساب نسب الربحية
84	خلاصة الفصل
87-85	الخاتمة عامة

93-88	قائمة المراجع
-94 100	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول :

الصفحة	العنوان	الرقم
71	جانب الاصول للميزانية المالية المفصلة لسنة 2016	01
72	جانب الخصوم للميزانية المالية المفصلة لسنة 2016	02
73	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016	03
73	جدول حساب النتائج لسنة 2016	04
74	جانب الاصول للميزانية المالية المفصلة لسنة 2017	05
75	جانب الخصوم للميزانية المالية المفصلة لسنة 2017	06
76	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017	07
76	حساب النتائج لسنة 2017	08
78	حساب رأس المال العامل	09
79	حساب احتياج رأس المال العامل	10
80	حساب الخزينة	11
80	حساب نسب الهيكلية	12
82	حساب نسب السيولة	13
83	حساب نسب النشاط	14
83	حساب نسب الربحية	15

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال :

الصفحة	العنوان	الرقم
10	مخطط توضيحي لأنواع المشاريع الاستثمارية	01
37	الاداء الداخلي والخارجي	02
58	وضعية الخزينة	03
70	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الرخام	04

مقدمة عامة

المقدمة العامة:

لقد حظيت دراسة المؤسسة الاقتصادية في السنوات الماضية باهتمام كبير ومتزايد من قبل الباحثين، خاصة الوظائف والأنشطة التي تمارسها، يرجع بسبب تعاضم أهمية دراسة المؤسسة إلى الأدوار الأساسية التي تلعبها في الاقتصاد الوطني من جهة، فهي أولا بمثابة خلية للإنتاج أي مكان مزج عناصر الإنتاج، ثانيا وحجة لتوزيع الدخل الناجم عن عملية الإنتاج، فالدخل الذي تحققه من المستخدمين، جزء للدولة، جزء للمقرضين والجزء المتبقي لأصحاب المؤسسة وثالثا خلية اجتماعية، رابعا مركزا للقرارات الاقتصادية من جهة أخرى إلى المحيط المتقلب.

إن المشروع الاستثماري يمكن أن يكون نشاطا جديدا بالكامل أو يشكا إضافات رأسمالية لمشروع قائم، كما قد يقتصر على تجديد واستبدالات لبعض الأصول والموجودات أو طرق الإنتاج. إن الجانب الذي يهتم به موضوعنا من جوانب المشروع الاستثماري المتعددة، فهو أهمها و أخطرها و أكثرها حساسية وأثرا على كامل المشروع ألا هو دراسة وتقييم المشروع الاستثماري قبل تنفيذه وبدءا من تشكيله كفكرة في ذهن أصحابه حتى لحظة البدء بتنفيذه وتشغيله.

وبهذا نجد موضوع تقييم المشاريع الاستثمارية يأخذ اهتماما كبيرا خاصة في الآونة الأخيرة ذلك لأسباب عديدة ومنها زيادة التقدم التكنولوجي، قد تصبح المشاريع أكثر تعقيدا مما يؤدي إلى ضرورة إجراء دراسات متخصصة تحليل جميع الجوانب المتعلقة بالمشروع من ناحية الإنتاج والتسويق والربحية خاصة.

وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من اجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها، والتي ازدادت أهميتها في ظل تعدد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، واتسام السوق بالمنافسة التامة، حيث أصبح لزاما على المدير التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ويجب على المدير المالي القيام بمجموعة من الدراسات قبل اتخاذ أي قرارات مالية إستراتيجية وهذه الدراسات التي يقوم بها هي تقييم الأداء المالي والتي تشمل تحليل نسب التوازنات ونسب السيولة وغير ذلك من النسب المالية.

1. إشكالية البحث:

بناء على ما تقدم ذكره، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف لاختيار المشاريع الاستثمارية أن يعمل على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. ؟

وانطلاقاً من الإشكالية الرئيسية تنبثق التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالاستثمار؟ وما هي أهم خصائصه؟
- ما المقصود بالمشروع الاستثماري؟ وما هي عناصره؟
- ما معنى عملية تقييم المشروع الاستثماري؟ وما هي أهم مراحله؟
- ماهي الطرق التي يمكن استخدامها لتقييم المشاريع الاستثمارية؟

2. الفرضيات:

لمعالجة إشكالية بحثنا هذا انطلقنا من الفرضيات التالية:

- تعتبر عملية التقييم أساس فشل أو نجاح المشروع الاستثماري.
- تقييم المشاريع الاستثمارية يتطلب التكامل بين مجموعة من الطرق بما فيها الطرق المالية.

3. اهداف البحث:

تهدف دراستنا إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي:

- التطرق إلى مفهوم الاستثمار وتوضيح أهمية ومراحل اتخاذ القرار الاستثماري؛
- مفهوم المشروع الاستثماري وتحديد أهم عناصره؛
- التعرف مراحل عملية تقييم المشروع الاستثماري؛
- التعرف على الطرق التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم المشاريع الاستثمارية.

4. الإطار الزمني والمكاني:

بالنسبة للإطار المكاني فلقد وقع اختيارنا في هذه الدراسة على المؤسسة الوطنية للرخام - وحدة بومهرة

احمد-قالمة - ENA MARBRE، أما الحدود الزمنية فلقد تمثلت في ثلاث السنوات الأخيرة 2016-

2018.

5. منهج و أدوات الدراسة:

قصد الوصول لمعرفة دقيقة لعناصر إشكالية البحث و الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده و الإجابة عن الإشكالية المطروحة فقد اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي للدراسة النظرية القائمة على جمع المعلومات والبيانات المرتبطة بالموضوع.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد استعملنا دراسة حالة القائم على تحليل الميزانية المالية للمؤسسة على الدراسة وقد اعتمدنا في جمع مختلف المعلومات المستعملة في دراستنا بشقيها النظري والتطبيقي على عدة مصادر كما استخدمنا لذلك جملة من الأدوات حيث استعنا بالبحث المكتبي في تغطية الجوانب النظرية للموضوع باللغتين العربية والفرنسية وكذا المذكرات وغيرها من المصادر.

6. أسباب اختيار المشروع:

إن ما دعانا لاختيار هذا الموضوع يكمن في:

- ميول ورغبة شخصية لهذا الموضوع لتناسبه مع التخصص؛
- محاولة إسقاط الجانب النظري للدراسة في الواقع المؤسساتي؛
- شعورنا بأهمية الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المؤسسة الاقتصادية؛
- فشل العديد من الاستثمارات نتيجة سوء القيام بعمليات التقييم أي دراسة وتسيير المشاريع بجدية على مستوى العديد من المؤسسات الوطنية.

7. الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية التي حاولت دراسة موضوع تقييم المشاريع الاستثمارية ولقد سمح لنا هذا بالاطلاع على الكثير من البحوث والرسائل الجامعية و أطروحات الدكتوراه التي لها صلة مباشرة بموضوعنا محل الدراسة، وفيما يلي إشارة لأهم الأبحاث العلمية من اطلعنا عليها:

- **الدراسة الأولى:** دور تقييم الأداء المالي في ترشيد قرارات الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية، تقي الدين يوسف بية، منال عياطي، هشام عاشور، 2018، دراسة حالة شركة SARL AJ- ABG.

تمثلت إشكالية الدراسة في: **كيف يساهم الأداء المالي في ترشيد قرارات الاستثمار للمؤسسة الاقتصادية؟** ولقد قسم الباحث هذه الدراسة إلى فصلين فجاء الجانب النظري في فصل والتطبيقي في فصل، ولقد توصل من خلال هذه الدراسة إلى أن عملية تقييم الأداء المالي ما هو الا صورة توضح المسار للمستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بطريقة رشيدة.

● **الدراسة الثانية:** تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، خديجة دزابت، معطا الله، 2012، دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISSUD. وتمثلت إشكالية الدراسة فيما يلي:

فيما تتمثل مؤشرات الأداء المالي ومدى استجابتها لتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية؟ ولقد قسمت هذه الدراسة في إلى ثلاثة فصول، فجاء الجانب النظري في فصلين والتطبيقي في فصل، ولقد توصل الباحثين من خلال هذه الدراسة إلى أن للأداء المالي دور كبير في حياة المؤسسة الذي يعتمد على معايير وأدوات وطرق علمية عملية دقيقة يجب إتباعها لتعطي عملية التقييم الفعالية المثلى وتصبح بذلك قرارات المؤسسة رشيدة وصحيحة، فهو يعتبر من أهم الضروريات للتخطيط المالي.

● **الدراسة الثالثة:** الأداء المالي للمؤسسة في اتخاذ القرارات المالية، أسماء بوزاغو، بن عومر سنوسي، 2019، دراسة حالة لشركة توزيع الكهرباء والغاز. وتمثلت الإشكالية فيما يلي:

ما مدى مساهمة الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية؟ ولقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة أن القوائم المالية هي المرجع الرئيسي في توفير المعلومات، فهي توفر لكل فئة من مستخدمي البيانات المالية المنشورة حد أدنى من المعلومات تمكنها من اتخاذ القرارات.

8. هيكل الدراسة:

لدراسة الموضوع و الإجابة على التساؤلات المطروحة ساقا قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية فصلين نظريين وفصل تطبيقي:

بحيث من خلال الفصل الأول تطرقنا إلى الإطار العام للاستثمار والمشاريع الاستثمارية، أين قمنا في المبحث الأول بالتعرف إلى الاستثمار وتحديد أهميته، ثم أوضحنا مفهوم المشاريع الاستثمارية و أنواعها وأهدافها والمراحل التي يمر بها المشروع الاستثماري، أما في المبحث الثاني الذي هو بعنوان معايير تقييم المشروع الاستثماري فتكلمنا عن مفهوم المشروعات الاستثمارية و أهميتها وطرق تقييم المشاريع بالطريقة التي تتجاهل القيمة الزمنية للنقود والطريقة الثانية التي لا تتجاهل القيمة الزمنية للنقود أما في المبحث الثالث الذي هو بعنوان القرارات الاستثمارية فقد قمنا بتعريف القرار الاستثماري و أنواعه والمبادئ التي يقوم عليها و أهميته.

أما الفصل الثاني الذي حمل عنوان الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية والذي بدوره قسم إلى ثلاث مباحث، حيث تمثل المبحث الأول في ماهية الأداء المالي فقمنا أولاً بتعريف الأداء و أهميته و أنواعه ثم تعريف الأداء المالي و

أهميته والعوامل المؤثرة فيه. أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى تقييم الأداء المالي فعرفنا تقييم الأداء المالي و أهميته وأهدافه وكذلك سلطنا الضوء على مقاييس ومتطلبات ومصادر معلومات تقييم الأداء المالي، أما المبحث الثالث فتضمن طرق تقييم الأداء المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وذلك بعد التطرق إلى مفهوم و أهمية والجهات المستفيدة من التحليل المالي وأهدافه.

أما بالنسبة للفصل الثالث جاء بعنوان دراسة حالة المؤسسة الوطنية للرخام-وحدة بومهرة احمد- فهو بمبحثين، في المبحث الأول تقدم المؤسسة الوطنية للرخام-بومهرة احمد-. ومن أهم النقاط التي تطرقنا إليها في هذا المبحث تعريف بالمؤسسة، أهدافها، العوائق التي تواجهها الهيكل التنظيمي لها وكذلك أسباب اختيار الموقع، والمبحث الثاني قد خصص لتقييم الاداء المالي للمؤسسة العمومية للرخام، من خلال عرض الميزانيات المالية و جدول حساب النتائج لسنتي 2016 و 2017 و تقييم أداء المؤسسة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية .

9. صعوبات الدراسة:

- من بين الصعوبات التي واجهتنا عند دراسة هذا الموضوع ما يلي:
- صعوبة إسقاط الجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة باعتبارها مؤسسة عمومية،
- عدم تزويدنا بالملاحق اللازمة من طرف المؤسسة إلا بملحق واحد فقط والمتمثل في الميزانية المالية.

الفصل الاول : الاطار العام للاستثمار و المشاريع الاستثمارية

مقدمة الفصل:

نظرا لأهمية الاستثمار في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة و في ظروف ثروة المعلومات و الاتصالات أصبح أصحاب رؤوس الأموال يتسابقون في رحلة البحث عن المشاريع الاستثمارية الأكثر تميزا باعتبارها محرك الاقتصاد الموجه نحو التقدم و الرقي و الازدهار وأساس النمو الاقتصادي على المستويين الكلي و الجزئي، و ذلك بهدف تحقيق عوائد معينة تسمح لهم بتعظيم فائدتهم و زيادة مستوى الرفاهية في المستقبل. إن إقامة المشاريع الاستثمارية وتجهيزها واختيارها من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات في محيطها الاقتصادي لهذا حظي موضوع تقييم المشروعات اهتماما كبيرا في الفكر الاقتصادي والإداري بوصفه مدخلا رئيسيا في عملية صنع القرار الاستثماري ولارتباطه الوثيق بالتنمية الاقتصادية.

ومن هذا المنبر سنحاول تسليط الضوء في دراستنا لهذا الموضوع القيم و ثري من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الاول: ماهية الاستثمار والمشاريع الاستثمارية.

المبحث الثاني: معايير تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية.

المبحث الثالث: ماهية القرارات الاستثمارية

المبحث الاول: ماهية الاستثمار والمشاريع الاستثمارية

لقد ظل الاستثمار يجذب اهتمام الشركات باعتباره، جوهرية المشكلة الاقتصادية والتي تتعلق بندرة الموارد وتعاطم الحاجات حيث يعتبر الاستثمار العامل الأساسي لبناء ثروة حقيقية، من خلال استغلال ما تم ادخاره في مشاريع استثمارية.

المطلب الاول: ماهية الاستثمار

لقد حاز الاستثمار اهتمامات الكثير من الباحثين والمختصين في مجال الدراسة الاقتصادية ومن هنا ظهرت الكثير من التعاريف والدراسات المختلفة والمتعددة التي سنتطرق إلى بعضها.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

يمكن تعريف الاستثمار على أنه:

الاستثمار هو " الزيادة الصافية لرأس المال الحقيقي للمجتمع أو تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتميز في زيادة الطاقة الإنتاجية ".¹

كذلك يعرف الاستثمار على أنه " استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها".²

كما يعرف كذلك بأنه " سلسلة من المصروفات تليها سلسلة من الإيرادات وذلك في فترات زمنية متعاقبة، وهذا الاستثمار قد يكون مادي كالأراضي، المباني، والآلات وعلى شكل غير مادي كالنقود تحت الطلب، السندات والأسهم".³

ويمكن تعريفه كذلك بأنه " تضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر".⁴

¹ حسين محمد سمحان، وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الاردن، 2014، ص 19.

² حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، الطبعة 1، الجزائر، 2004، ص 37.

³ عبد العزيز قادري، الاستثمارات الدولية - التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات -، دار هومة للنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر 2004، ص 11.

⁴ عبد العزيز السيد مصطفى، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية مع تطبيقات، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، 2012، ص 6.

ويمكن أيضا تعريف الاستثمار بالمعنى الاقتصادي والمالي والمحاسبي،

✓ التعريف الاقتصادي للاستثمار:

"ارتباط مالي يهدف إلى تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على المدى فترة طويلة في المستقبل".¹
أو "هو أي استثمار يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع ومن هنا كان استخدام الموارد الاقتصادية أو استغلالها بشكل يصنف إما سلعا أو منتوجات جديدة أو خدمات لم تكن من قبل موجودة أو زيادة تلك السلع أو الخدمات في المجتمع وهو الاستثمار الحقيقي".

✓ التعريف المالي للاستثمار

يقصد بالاستثمار المالي شراء أو بيع أدوات الاستثمار مثل الأسهم والسندات وشهادات الإيداع وهذه تعرف أحيانا بالأوراق المالية وهذا النوع من الاستثمار يمكن أن نصفه بالاستثمار الغير حقيقي، وذلك لأنه لا يخلق طاقة إنتاجية جديدة بل هو عبارة عن استملاك جزء من طاقة قائمة أصلا فإذا اشترى شخص مثلا أسهما في بنك، فمعنى ذلك تحويل الملكية من اسم الشخص البائع إلى اسم الشخص المشتري الجديد.²

✓ التعريف المحاسبي للاستثمار

يعرف الاستثمار على من المنظور المحاسبي على انه " مجموعة الممتلكات والقيم الدائمة، مادية كانت أو معنوية، مكتسبة أو منشأة من طرف المؤسسة، وذلك من اجل استعمالها كوسيلة دائمة الاستغلال و ليس بهدف بيعها و تحويلها".³

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار

إذا حاولنا التطرق إلى تحديد الأهداف فإنه لا يمكننا عدّها، لأنها تختلف حسب طبيعة ونوع الاستثمار، ويمكننا القول ان الهدف من القيام باستثمارات مهما كانت الأداة المستخدمة هو:⁴

¹ محمد بن يحي المرفح، افاق الاستثمار في الجهات الخيرية، مؤسسة الدرر السنينة للنشر، الطبعة 1، مملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، 2011، ص 34.

² حسين اليحي و اخرون، تحليل و تقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة ، 2009 ، ص 7-8 .

³ سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 47.

⁴ يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي (الإدارة المالية: دروس وتطبيقات)، دار وائل للنشر، طبعة 02 ، عمان، الأردن ، 2006 ، ص 33.

- خلق مناصب شغل والتقليل من مشكلات البطالة؛
- الحصول على أرباح أي عوائد لتحقيق منافع عامة أو شخصية؛
- توفير العرض وذلك بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الطلب الناتج عن رغبات المستهلك؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي أي تحقيق الاستقلالية الاقتصادية؛
- تصدير السلع والمنتجات المادية للحصول على العملة الصعبة؛
- تدعيم الهياكل الاقتصادية عن طريق إنشاء البنية التحتية؛
- تحقيق التوازن في الميزان التجاري.

المطلب الثاني: ماهية المشاريع الاستثمارية

ان الامام بمفهوم المشاريع الاستثماري يتطلب منا التعرف على مفهوم الاستثمار ثم سنتطرق إلى المقصود بالمشاريع الاستثمارية ومختلف أنواعها.

الفرع الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية

يمكن أن ندرج بعض التعاريف للمشاريع الاستثمارية كما يلي:

" نشاط استثماري ينطوي على مجموعة من الأنشطة ويؤدي إلى وجود منتجات، وهو ما يلوح كفرصة سرعان ما تحول الى فكرة متميزة فنيا واقتصاديا ".¹

"وحدة استثمارية ذات كيان محدد المعالم فنيا أو خليط من الأنشطة تستخدم جانبا من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في المجتمع بهدف الحصول على مجموعة المنافع التي يفترض بالضرورة أن تكون من تلك الموارد المستخدمة من اجله ".²

" المشروع الاستثماري هو عبارة عن تخصيص موارد مالية وبشرية لإنشاء طاقة إنتاجية جديدة، أو استكمال طاقة إنتاجية قائمة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة، أو إحلال وتجديد طاقة إنتاجية حالية وذلك لتحقيق منافع مستقبلية سواء على مستوى المستثمر الخاص او على مستوى الدولة المضيفة للاستثمار او على المجتمع ككل ".³

¹ عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 19.

² عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2004، ص 13.

³ محمد عبد الفتاح العشماوي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية (مع نماذج علمية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007،

الفرع الثاني: أهداف المشروع الاستثماري

يهدف المشروع الاستثماري إلى:¹

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفاعلية، وزيادة الدخل القومي؛
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفء والأعلى لعوامل الإنتاج؛
- تطوير أساليب الإنتاج المحلية وتحديد التكنولوجيا؛
- رسخ مبادئ العمل الجماعي باعتبار المشروع الاستثماري مجهود جماعي بين مختلف العاملين في الداخل وتحقيق التفاعل بين أفراد المجتمع؛
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي بتوفر حاجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.

الفرع الثالث: أنواع المشاريع الاستثمارية

تقسم المشاريع الاستثمارية إلى عدة أنواع وذلك وفق عدد من المعايير التي تفرض ضرورة إجراء دراسات مختلفة ومن أهم هذه المعايير نذكر:

1- حسب الملكية: طبقا لهذا المعيار فانه يمكن التمييز بين أنواع من المشاريع:

- ✓ **مشاريع خاصة:** هي التي يمتلكها الأفراد والأشخاص سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين (المؤسسات والشركات الخاصة)، حيث تقوم هذه المشاريع بإنتاج سلع وخدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور مثلا الصناعات الغذائية، السيارات، إنتاج الملابس.
- ✓ **مشاريع عامة:** هي تلك المشاريع التي تمتلكها الحكومة ككل أو الجزء الأكبر من رأسمالها، وتقدم خدمات اجتماعية مثلا: مشاريع الطرق والجسور والمطارات، مشاريع المياه والكهرباء.²
- ✓ **مشاريع مختلطة:** أي تعود ملكيتها للدولة والإفراد على أساس المشاركة وتأتي أهمية هذا التقسيم في دراسة المشروعات نظرا لان المشروعات الفردية والتي تعود ملكيتها للأفراد، يكون هدفها الأول تحقيق الأرباح أو العائد المالي لاستثماراتهم.³

¹ نبيلة سبتي، فناز نعيمة، دراسة حول قدرة المشاريع الاستثمارية على سداد القروض، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، 2015-2014، ص 44.

² علي تطاوي وآخرون، تقييم فعالية الربحية للمشروع الاستثماري بمعيار **van**، مذكرة ماستر، تخصص مالية و بنوك، جامعة احمد دراية ادرار- الجزائر، 2014-2015، ص 16.

² حسين اليحيى و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 09.

2 - حسب درجة الارتباط: تختلف الاستثمارات باختلاف قوة الترابط فيما بينهما، ويمكن أن نذكر خمسة أنواع منها وهي:¹

✓ **المشاريع المستقلة:** إذا ما توفرت الامكانية التقنية لاختيار المشروع الأول عن الآخر أو اختيارهما معا و عدم تأثر التدفقات النقدية للمشروع الأول باختيار أو رفض الثاني، فيمكننا اعتبار أن المشروعين مستقلان، مثال ذلك: إنشاء مستشفى و إنشاء مدرسة.

✓ **المشاريع المكتملة:** إذا أدى أحد المشروعين إلى تحسين الأخر من حيث الارتفاع في الإيرادات أو تخفيض في التكاليف نستطيع القول أنهما مشروعان مكملان، مثال ذلك: مقهى أو إنشاء مطعم بداخله مقهى.

✓ **مشاريع معوضة:** إذا ما أدى المشروع الأول إلى تدهور المشروع الثاني أو نقصان لإيراداته أو زيادة تكاليفه نقول أن المشروعين معوضين مثال ذلك: إنشاء محطة برية أو نشاء محطة للسكة الحديدية، إنشاء ملعب أو إنشاء مسبح أو إنشاء حديقة للتسلية.

✓ **مشاريع متنافية:** وهو اختيار مشروع واحد من بين عدة مشاريع معروضة بحيث لا يؤدي هذا الاختيار إلى أي تأثير على المشاريع الأخرى، كما لا يمكن تحقيقها معا مثال ذلك: إنشاء نفق أو جسر.

✓ **مشاريع متلازمة أو متكاملة:** وجوب تحقيق المشروع الأول لتحقيق المشروع الثاني، ومعنى ذلك يستلزم اختيار احدهما اختيار الثاني و ان رفض احدهما يعدم التدفقات النقدية للثاني، و هذا ما يدفع لاعتبارهما كمشروع واحد، إي إدماج تدفقات النقدية لكليهما مثال ذلك: إنشاء نفق و إنشاء جهاز التهوية به، انجاز مصنع للسيارات و انجاز محطة بنزين.

3 - حسب حجمها: يمكن تقسيم المشروعات حسب هذا النوع إلى:²

✓ **مشاريع صغير الحجم:** تتميز بما يلي:

- تعتمد على التكنولوجيا البسيطة؛
- تعطي الإنتاج في فترة قصيرة نسبيا؛
- تحتاج لرأس مال صغير لذلك فان طريقة التمويل بسيطة وبالتالي فمن الممكن أن تمول من صاحب المشروع؛

¹ حسين بلعجوز ، الجودي صاطوري ، تقييم و اختيار المشاريع الاستثمارية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2013 ، ص 13.

² شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة 1، عمان، 2009، ص 21.

- لا تحتاج إلى مستويات عالية من الخبرة؛

- مخاطرها صغيرة نسبيا؛

- يمكن أن تتواجد في مناطق متعددة.

✓ مشاريع كبيرة الحجم: تتميز بـ:

- تعتمد على تكنولوجيا معقدة تعطي إنتاج بعد فترة طويلة نسبيا؛

- تحتاج لراس مال كبير فان طريقة التمويل أكثر تعقيداً؛

- تحتاج إلى مستويات عالية من الخبرة الإدارية؛

- تحتاج إلى التمرکز في مناطق محددة مثل مناطق صناعية في مدن صناعية؛

- في حال فشل هذه المشروعات فان مخاطرها كبيرة نسبيا.

4 - حسب قابلية القياس: يكن التفرقة بين نوعين من المشروعات:¹

✓ **المشروعات القابلة للقياس**: هي تلك المشروعات التي تنتج منتجات أو تولد منافع قابلة للتقييم النقدي،

و هذه المنتجات قد تكون سلعا أو خدمات و هي غالبا ما تكون منتجات لها أسواق تحدد فيها أسعارها و من أمثلتها المشروعات الزراعية و الصناعية و السياحية.

و يلاحظ في هذا الصدد أن إنتاج هذه المشروعات قد لا يباع كله في السوق و إنما قد يستهلك جزء منه ذاتيا كما هو الحال في المشروعات الزراعية و لكن في كل الأحوال يمكن تقييم هذه المشروعات باستخدام الأسعار السائدة في السوق و من بين المشروعات التي يحتويها هذا النوع أيضا تلك الوحدات التي قد لا يدفع المنتفعون مقابلا و لكن يمكن تقييم منافعها نقدا .

✓ **المشروعات الغير قابلة للقياس**: فهي تلك المشروعات التي يصعب تقييم منتجاتها بسهولة ودقة في صورة

نقدية دون ان يتطلب ذلك إجراء أبحاث إضافية أو وضع افتراضات من قبل المحللين قد لا تعكس الواقع. ومن أمثلة هذه المشروعات تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والبيئة وغيرها.

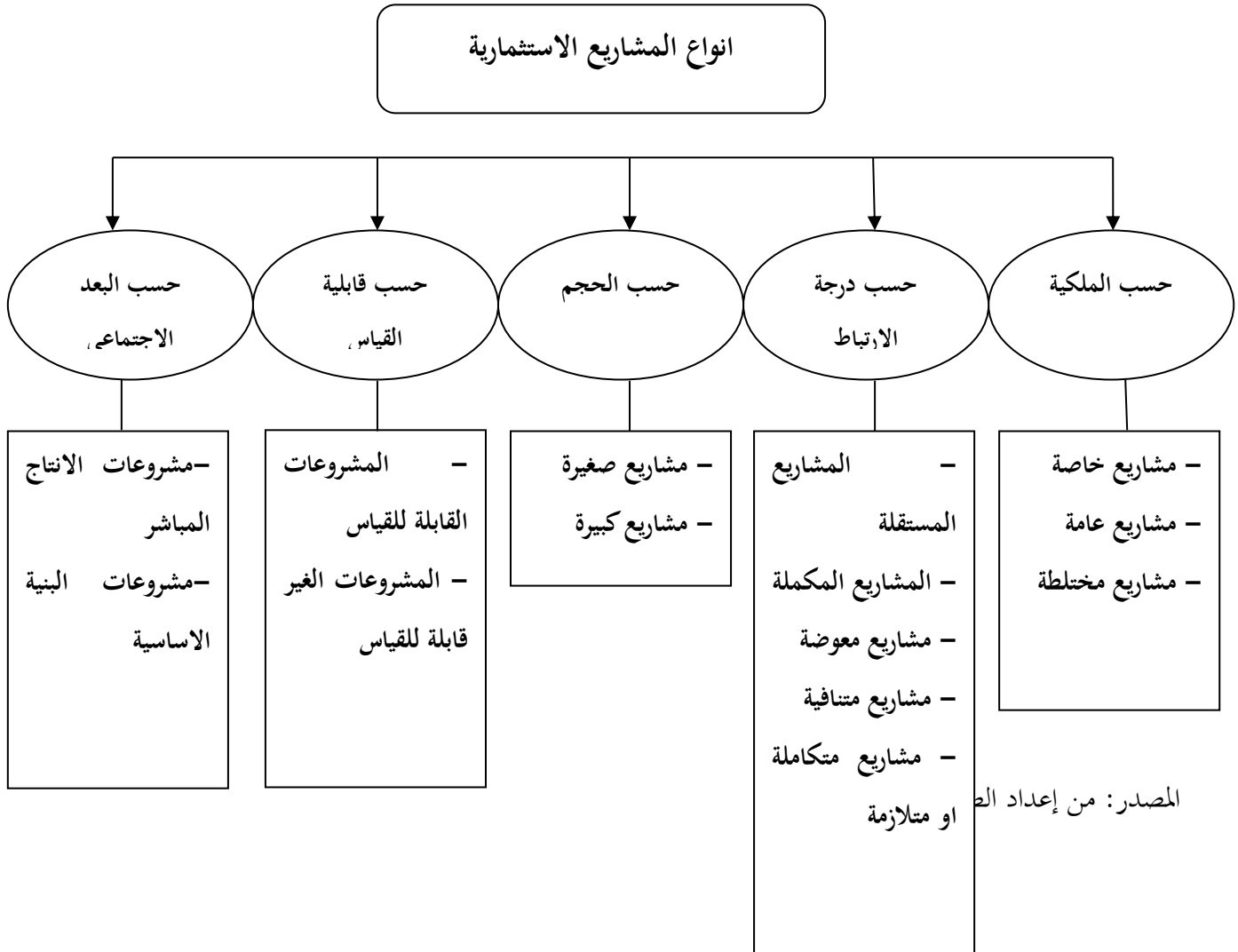
5 - حسب البعد الاجتماعي: تنقسم المشروعات التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها الى نوعين:²

¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 36-37.

² المرجع السابق عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، ص38.

- ✓ مشروعات الإنتاج المباشر: هي تلك المشروعات التي تتولى إنتاج السلع و الخدمات التي يمكن بيعها مباشرة للجمهور على أساس فردي، ولا يكون البعد الاجتماعي فيها ظاهرا، و بحيث يمكن استبعاد الأفراد الذين لا يدفعون مقابلا مثال ذلك: المشروعات التي تنتج ملابس و سيارات... الخ.
- ✓ مشروعات البنية الأساسية: مثل الطرق المطارات الموانئ المياه الكهرباء... فهي تقدم خدمات لها بعد اجتماعي يجعل الحكومة مسؤولة عن توفيرها للجمهور بأسعار معقولة.

الشكل رقم(01): مخطط توضيحي لأنواع المشاريع الاستثمارية



المطلب الثالث: المراحل التي يمر بها المشروع الاستثماري

يقصد بمراحل المشروع المختلفة المراحل الزمنية المتتابعة التي يمر بها المشروع منذ البداية أي أن يكون فكرة لدى مالكي المشروع إلى أن يصبح مشروعاً قائماً منتجاً أو مؤدياً خدماته لمجموع المستهدفين بتلك الخدمات. ويمر المشروع الاستثماري بعدة مراحل نذكرها فيما يلي:¹

1 - مرحلة التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة:

تقوم الحكومات بتنفيذ وإنشاء المشروعات الكبرى كما يقوم المستثمرون بالإقبال على تنفيذ المشروعات في شتى حقول الصناعة أو الزراعة أو السياحة أو التجارة، وهذه المشروعات بدأت بفكرة السؤال هو كيف نحصل على أفكار المشروعات ومن أين؟ وللإجابة على ذلك نقول أن هناك عدة مصادر. للحصول على أفكار المشروعات وهذه الأفكار تتطلب فحص المعلومات ودراسة القطاعات الاقتصادية ودراسة السوق والطلب وكذلك دراسة الموارد الاقتصادية الخاصة بالبلد. من معادن أو ثروات كامنة وغير مستقلة، وربما دراسة واردات الدولة وأنواع السلع المستوردة ويمكن أن نلخص مصادر أفكار المشروعات في العناوين التالية:

- ✓ التحليل قوائم الواردات في الدولة؛
- ✓ تحليل المصادر المحلية من الموارد الأولية والطاقة والثروات السياحية؛
- ✓ تحليل احتياجات المجتمع من خدمات الصحة، التعليم، الماء، الكهرباء... الخ؛
- ✓ دراسة مستقبل الطلب على أنواع السلع نتيجة ازدياد السكان، أو ازدياد الدخل؛
- ✓ دراسة الصناعات القائمة وإمكانية تنويعها أو توسيعها؛
- ✓ دراسة القوى العاملة ومستويات المهارة.

تلك الدراسات أعلاه ليست بالضرورة قائمة بكل قطاعات الاقتصاد التي يمكن أن يتولد عنها فكرة صياغة مشروع استثماري أو مشروع لتقديم الخدمات للمجتمع ولكنها تعتبر كافية للإشارة إلى أهمية دراسات القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني والبحث عن المشروعات التي يمكن أن تكون فرص استثمارية ناجحة.

¹ حسين يحيى وآخرون، ، مرجع سبق ذكره، ص 44-58.

2 - مرحلة إعداد وتنفيذ دراسة الجدوى التمهيديّة والتفصيلية:

2-1 الجدوى التمهيديّة:

- تتبع هذه المرحلة مرحلة التعرف على أفكار المشروعات واستبعاد الأفكار غير المواتية واستبقاء عدد محدود من الأفكار التي تبدو فرص جناحها أكبر.

- يخضع المشروع في هذه المرحلة إلى دراسة سريعة ومختصرة للجوانب التالية:

✓ تحليل الطلب ودراسة السوق؛

✓ برامج الإنتاج والطاقة المتاحة؛

✓ المدخلات من المواد الخام؛

✓ الموقع الملائم؛

✓ الأيدي العاملة؛

✓ تحليل الربحية التجارية.

وبعد دراسة هذه الجوانب للمشروع يمكن اتخاذ القرارات التالية أو البدائل التالية:

-المعلومات التي تم تجميعها تبين أن المشروع غير صالح للتنفيذ؛

-المشروع المقترح يعتبر ذا جدوى مالية جديدة على ضوء الجدوى التمهيديّة؛

-هناك بعض الجوانب الفنية تحتاج إلى دراسة العمق وأكثر تفصيلا وهذا يتطلب وقتا أكبر وتكلفة أكبر.

2-2 الجدوى التفصيلية:

بعد دراسة معطيات المشروع الفنية والمالية التي تم الحصول عليها في مرحلة دراسة الجدوى التمهيديّة يتم اتخاذ

القرار بإعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع، وفي هذه المرحلة من دورة المشروع يجرى إعداد دراسات تشكل

في مجموعها دراسة الجدوى التفصيلية وهذه الدراسات تشمل ما يلي:

-دراسة الجدوى التسويقية للمشروع؛

-دراسة الجدوى الفنية والهندسية؛

-دراسة الجدوى المالية للمشروع؛

-الدراسة التنظيمية والإدارية للمشروع المقترح؛

-الدراسة الاقتصادية والاجتماعية؛

-الدراسة البيئية وأثر المشروع على البيئة.

وهذا يعتبر الدراسات أعلاه واجبة التطبيق في المشروعات الكبرى ومشروعات الدولة إما في المشروعات الصغيرة والخاصة فقد تدمج بعض هذه الدراسات مع بعضها فنجد أنه يكفي بدراسة الجوانب الفنية والهندسية، ودراسة أخرى تتضمن كافة الأجزاء الأخرى مثل الجوانب المالية والتسويقية والاقتصادية والاجتماعية... الخ.

3- تنفيذ ومتابعة أداء المشروع:

3-1 تقييم المشروع:

بعد الانتهاء من إعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع تجرى عملية تقييم المشروع من الجوانب المختلفة: التسويقية والفنية والمالية والاقتصادية.

هناك عدة أطراف تقوم بعملية تقييم المشروع وهي:

- ✓ أجهزة التخطيط؛
- ✓ مالك المشروع الخاص؛
- ✓ جهات دولية أو محلية؛

يقوم جهاز التخطيط في الدولة عادة على تقييم المشروع ومراجعة دراسات الجدوى، وإذا تم التثبيت من جدواه فما على الحكومة إلا أن تبدأ بالترويج للمشروع لضمان تمويله،

وتتم عادة هذه العملية من خلال وضع المشروعات الحكومية ضمن خطة استثمارية وتدعوا الحكومة جهات التمويل لندوة أحيانا لمناقشة الخطة الاستثمارية، وتقوم الجهات التمويلية باختيار المشروعات للمساهمة في تمويلها، وحين تختار جهة التمويل أحد المشروعات للمساهمة في تمويله فإنها تقوم بإدراجه ضمن مخططها الاستثماري ومن ثم القيام بتقييم المشروع.

تهدف عملية تقييم المشروع إلى التأكد من نتائج دراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية كما تهدف إلى مراجعة المسارات الحرجة من حيث توفر المواد الخام اللازمة لتغذية المشروع وكذلك الأسواق ومقدار الطلب وحجم المصنع المثالي في حالة أن يكون المشروع صناعيا إنتاجيا.

3-2 تنفيذ المشروع:

تعتبر مرحلة تنفيذ المشروع من أدق مراحل المشروع وأكثرها كلفة، في هذه المرحلة يجب التعاقد مع المقاولين على إنشاء المشروع كذلك التعاقد لشراء الآلات والمعدات وإنشاء المباني، ومرافق الخدمات اللازمة للمشروع.

3-3 متابعة أداء المشروع:

بعد الانتهاء من تنفيذ المشروع تبدأ مرحلة التشغيل والإنتاج ويمر المشروع في حالة تجارب تشغيلية قد تستغرق من ستة أشهر إلى سنة، وبعد هذه الفترة يكون من المناسب إجراء تقييم أداء المشروع من حيث مقارنة التوقعات التي وردت في دراسة الجدوى بخصوص الإنتاج والإيرادات.

و كذلك مقارنة التكاليف الفعلية للمشروع بالتكاليف التي تم تقديرها أثناء مرحلة دراسة الجدوى، وهذه المقارنات بين المؤشرات قبل التنفيذ وبعده لها فوائد من حيث معرفة أسباب الفروقات التي يمكن أن تكون جوهرية وتؤثر على ربحية المشروع وبالتالي يجب العمل على التخفيف من الخسائر ودراسة إمكانية التحسين لأداء المشروع.

المبحث الثاني: معايير تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية

تعتبر عملية تقييم المشاريع الاستثمارية المرحلة البالغة الأهمية في حياة المشروع الاستثماري، وترجع خطورة هذه المرحلة إلى أن نتيجة التقييم هي أساس اتخاذ القرار، بقبول أو رفض المشروع الاستثماري المقترح، وعلى درجة سلامة ودقة التقييم، تتوقف سلامة وصواب القرار الاستثماري.

المطلب الأول: مفهوم تقييم المشروعات الاستثمارية وأهميتها

إن اهتمام الباحثين بدراسة موضوع تقييم المشروعات ليس إلا المرأة العاكسة لأهمية هذا الموضوع، لهذا سنتطرق في هذا المطلب تعريف تقييم المشروعات وما يحتويه من أهمية بالغة.

الفرع الأول: تعريف تقييم المشروعات الاستثمارية

يمكن تعريف تقييم المشروعات الاستثمارية كما يلي:

يمكن أن تعرف عملية تقييم المشروعات بأنها عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب بين عدة بدائل مقترحة والذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة استناداً إلى أسس علمية؛

ويمكن القول كذلك بان جوهر عملية تقييم المشروعات تتمثل في المفاضلة بين المشروعات المقترحة لاختيار البديل الأفضل وتلك المفاضلة تتمثل في:

- ✓ المفاضلة بين توسع المشروعات القائمة او إقامة مشروعات جديدة؛
- ✓ المفاضلة بين انتاج أنواع معينة من السلع؛
- ✓ المفاضلة بين أساليب الإنتاج وصولاً لاختيار الأسلوب المناسب.¹

وبالتالي يمكن تعريف عملية تقييم المشروعات الاستثمارية على أنها "اختيار مشروع من المشاريع المقترحة وذلك على أساس معايير مختلفة من اجل تحقيق الأهداف المنشودة في إطار الظروف المحيطة سواء كانت داخلية أو خارجية".²

الفرع الثاني: أهمية تقييم المشروع الاستثماري

هناك عدة عوامل أساسية تفتح المجال لإعطاء الأهمية البالغة لعملية تقييم المشاريع والمتمثلة في:³

¹ محمد الصيرفي، اقتصاديات المشروعات، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة 1، 2008، ص 252.

² طلال كداوي، تقييم المشروعات الاستثمارية، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2008، ص 39.

³ مرجع سبق ذكره، عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- ✓ تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ومن اجل تحقيق ذلك لا بد أن تضمن عملية تقييم المشاريع العلاقات الترابطية بين المشروع المقترح والمشاريع القائمة؛
- ✓ تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة بالأموال المستثمرة؛
- ✓ تساعد في توجيه المال لاستثماره في المجال الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة؛
- ✓ تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية؛
- ✓ تقوم عملية تقييم المشاريع على إيجاد مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع، وأهداف التنمية الوطنية من جهة وبين الهدف المحدد للمشروع وبين الإمكانيات المادية والبشرية والفنية المتاحة؛
- ✓ التوافق والانسجام بين أهداف المشاريع المتكاملة والمترابطة وإزالة التعارض بين أهدافها؛
- ✓ توفير المستلزمات اللازمة لضمان نجاح عملية تقييم المشاريع خاصة ما يتعلق منها بتوفر المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة؛
- ✓ إن عملية تقييم المشاريع هي جزء من التخطيط، كما تمثل مرحلة لاحقة لمرحلة دراسات الجدوى والمرحلة السابقة لمرحلة التنفيذ؛
- ✓ إن عملية تقييم المشاريع تسمح بالمقارنة بين عدة مشاريع أو بدائل وصولاً إلى البديل المناسب كما تسمح بتنفيذ المشروع أو التخلي عنه.

المطلب الثاني: تقييم المشاريع الاستثمارية بالطرق التي تتجاهل فكرة القيمة الزمنية للنقود:

قيام المؤسسة بالاستثمار هو بلا شك أكبر أخطر قرار تتخذه لهذا تقوم الإدارة بمجموعة من الطرق والمعايير، و ذلك بقصد الاستخدام الرشيد لمصادر الأموال بهدف تعظيم أرباح المنشأة و تعظيم ثروة الملاك و من هذه الطرق المستخدمة هي تقييم المشاريع الاستثمارية بالطرق التي تتجاهل فكرة القيمة الزمنية للنقود وتضم هذه المجموعة طريقتين أساسيتين:

الفرع الأول: طريقة معدل العائد المحاسبي (طريقة متوسط العائد)

يطلق عليها الطريقة المحاسبية نظراً لاعتمادها الأساسي على البيانات المحاسبية إذ يتم حساب متوسط معدل العائد لاقتراح استثماري ما وفقاً للمعادلة التالية:

✓ معدل العائد المحاسبي = متوسط صافي الربح المحاسبي السنوي (بعد الضريبة) / متوسط التكلفة الاستثمارية

100 ×

ويحسب متوسط صافي الربح المحاسبي السنوي بعد الضريبة بقسمة المجموع الكلي لصافي الأرباح المتوقعة (بعد الضريبة) طوال سنوات العمر الافتراضي للأصل على عدد سنوات العمر الافتراضي¹

أما متوسط التكلفة الاستثمارية فتتوقف على وجود قيمة الخردة للأصل من عدمه، فعند وجود قيمة للخردة فإن متوسط التكلفة الاستثمارية = (التكلفة الاستثمارية + قيمة الخردة) / 2.

أما عند عدم وجود قيمة خردة فإن متوسط التكلفة الاستثمارية = التكلفة الاستثمارية / 2.

وعادة ما تقارن المؤسسة بين متوسط معدل العائد المتوقع بتكلفة الحصول على الأموال، فإذا زاد هذا المعدل عن التكلفة يكون المشروع مقبولاً و إذا نقصت عنه يرفض المشروع.²

مزايا وعيوب طريقة معدل العائد المحاسبي:

تتميز طريقة معدل العائد المحاسبي باليسر والبساطة، إذ لا تتطلب عملية التقييم أي عمليات حسابية معقدة، غير أنها تعاني من عيب جوهري. فقد يترتب على استخدامها قبول اقتراحات تساهم بدرجة أقل في تعظيم ثروة الملاك ورفض اقتراحات تساهم بدرجة أكبر في تعظيم ثروة الملاك، ويرجع هذا إلى:

✓ تعتمد هذه الطريقة على صافي الربح وليس على صافي التدفق النقدي ذلك أن المدير المالي يهتم بالدرجة الأولى بالتدفق النقدي وليس بالربح؛

✓ إن الطريقة المذكورة تتجاهل تماماً فكرة القيمة الزمنية للنقود؛³

✓ يتجاهل أيضاً العمر المقدر للمشروع: فيتساوى مشروعان من حيث الأفضلية حينما يحققان نفس معدل العائد بينما أحدهما يحقق ربحاً لفترة أطول من الآخر، وهذا غير صحيح حيث أن المشروع المحقق لأرباح لفترة أطول هو الجدير بالأفضلية.⁴

الفرع الثاني: طريقة فترة الاسترداد

¹ منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر - المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، الطبعة 4، 2000، ص 338-339.

² خليل محمد خليل عطية، دراسات الجدوى الاقتصادية، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث كلية الهندسة، جامعة القاهرة، الطبعة 1، ابريل، 2008، ص 78.

³ منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص 343.

⁴ خليل محمد خليل عطية، مرجع سبق ذكره، ص 79.

وفقا لهذه الطريقة تتم المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المختلفة حسب طول الفترة الزمنية التي يتم فيها استرداد الأموال أو التكاليف الاستثمارية لكل الفرص الاستثمارية المتاحة، وتفضل الفرص الاستثمارية التي يتم فيها الاسترداد بشكل أسرع أو أقصر نسبيا عن تلك التي تطول فيها فترة الاسترداد. ويتم حساب فترة الاسترداد في حالتين:¹

1- في حالة تساوي التدفقات النقدية السنوية الصافية خلال العمر الإنتاجي المتوقع للمشروع:

هنا يتم حساب فترة الاسترداد وفقا للمعادلة التالية:

✓ فترة الاسترداد = النفقات الاستثمارية / التدفق النقدي السنوي الصافي.

ولما كانت النفقات الاستثمارية = تكلفة الأصول الثابتة + الزيادة في رأس المال العامل فان:

✓ فترة الاسترداد = (تكلفة الأصول الثابتة + الزيادة في رأس المال العامل) / التدفق النقدي السنوي.

2 - في حالة تساوي التدفقات النقدية السنوية:

في هذه الحالة يتم جمع التدفقات النقدية السنوية الصافية عاما بعد آخر حتى يصبح مجموع تلك التدفقات مساويا للنفقات الاستثمارية، و في حالة عدم اكتمال رأس المال المجمع لعدة سنوات و تجاوز ذلك لعدة أشهر من السنة، يتم قسمة التدفق النقدي السنوي على 12 لاستخراج معدل التدفق النقدي الشهري، ثم يقسم معدل المبلغ المتبقي على معدل التدفق السنوي للحصول على الأشهر الإضافية استخراج فترة الاسترداد.

مزايا وعيوب طريقة فترة الاسترداد:

يقال أن طريقة فترة الاسترداد تساعد على تجنب أو تقليل المخاطر بقبول الاقتراح الذي يتم بموجبه استرداد الاستثمار في فترة اقل من غيره أو من الفترة المعيارية، وبذلك يتم ترتيب المقترحات وفقا لمدة الاسترداد أي أن القبول على أساس السرعة التي يمكن بها استرداد الاستثمار المبدئي.

ويتلاءم هذا الأسلوب مع المؤسسات التي تعاني نقصا في النقدية يمكن استخدام هذه الطريقة بجانب الطرق الأخرى لمعرفة اثر الاقتراح على السيولة النقدية و الخطر.²

ولكن لا يجب استخدام طريقة فترة الاسترداد بمفردها لما تنطوي عليه من عيوب إلا وهي:³

¹ المرجع نفسه، ص 75-76.

² عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ص 229.

³ شقيرزي نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص 142-143.

- ✓ تعتبر طريقة فترة الاسترداد من الطرق الكلاسيكية، كونها تتجاهل إثر القيمة الزمنية للنقود في تحديد قيم التدفقات النقدية السنوية خلال العمر الافتراضي للمشروع؛
- ✓ لا تأخذ فترة الاسترداد بعين الاعتبار التدفقات النقدية التي تحصل بعد فترة الاسترداد، كما أنها لا تراعي لقيمة المشروع بعد نهاية عمره الافتراضي، كما أنها تساوي بين السنوات ذات الربحية المرتفعة والأخرى ذات الربحية المنخفضة من خلال اعتمادها على المتوسطات الحسابية للتدفقات النقدية.

المطلب الثالث: تقييم المشاريع الاستثمارية بالطرق التي تأخذ القيمة الزمنية للنقود بعين الاعتبار

بعد التعرف على إحدى طرق تقييم المشاريع الاستثمارية في المطلب السابق سنتطرق في هذا المطلب إلى طريقة أخرى وهي تقييم المشاريع الاستثمارية بالطرق التي تأخذ القيمة الزمنية للنقود بعين الاعتبار وتضم هذه المجموعة ثلاث طرق أساسية وهي:

الفرع الأول: طريقة صافي القيمة الحالية

صافي القيمة الحالية للمشروع عبارة عن القيمة المتحققة عن طريق خصم الفروق لجميع التدفقات النقدية السنوية الداخلة والخارجة لكل سنة على حدى طوال عمر المشروع بسعر فائدة (خصم) ثابت، ويخصم هذا الفرق اعتبار من اللحظة التي يفترض أن يبدأ فيها تنفيذ المشروع و تجمع مبالغ صافي القيم المتحققة في سنوات عمر المشروع من أجل الوصول إلى صافي القيمة الحالية للمشروع

طريقة صافي القيمة الحالية تعد من أهم الطرق المستعملة في تقييم المشروعات الاستثمارية وتعتمد على المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، و في حالة كون صافي القيمة الحالية موجبة فان المشروع يقبل، أما إذا كانت السالبة فان المشروع يهمل، و في حالة وجود عدة قيم موجبة فانه يجرى ترتيب المشروع حسب اعلى قيمة حالية ثم اقل وهكذا، و يتم حسابها كما يلي:¹

1- في حالة التدفقات النقدية غير متساوية:

$$npv = \sum_{t=0}^n cfn_t (1 + k)^{-t} - I_0 \quad \checkmark$$

¹ نييلة بومدين، جمال خليفاتي، معيار صافي القيمة الحالية المرتبطة بالزمن أحد أهم طرق تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل حالة التأكد، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 11، العدد 03، 2020، ص 39 - 40.

2- في حالة التدفقات النقدية المتساوية:

$$npv = cfn_t[1 - (1 + k)^{-t}] - I_0 \quad \checkmark$$

حيث:

npv- القيمة الحالية الصافية

Cfn- صافي التدفق النقدي للفترة t

K - تمثل تكلفة راس المال او معدل الاستحداثاات

T - مدة حياة الاستثمار

I₀- التكلفة الاولى للاستثمار

لهذه الطريقة مجموعة من المزايا والانتقادات كغيرها تتمثل في:¹

المزايا:

✓ تراعي التغير في القيمة الزمنية للنقود؛

✓ تأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية للمشروع طوال عمر المشروع

✓ يلخص البيانات الرئيسية والتي تعتبر مؤشرا لقياس ربحية المشروع الاستثماري؛

✓ تعكس قيمة المشاريع الاستثمارية وذلك باستخدام معدل الخصم والذي يتمثل في تكلفة التمويل.

العيوب:

✓ لا تعطي ترتيب سليم للمشروعات الاستثمارية في حالة اختلاف قيمة الاستثمار المبدئي او عمر المشروع؛

✓ هذه الطريقة لا تفيدنا في التعرف على مردودية الوحدة النقدية الواحدة من تكلفة الاستثمار.

الفرع الثاني: طريقة معدل العائد الداخلي²

تهدف طريقة معدل العائد الداخلي إلى قياس معدل العائد الذي يتوقع أن يحققه الاقتراح الاستثماري، ويمكن

تعريف معدل العائد الداخلي بأنه المعدل الذي تتساوى عنده التكلفة المبدئية للاقتراح، من القيمة الحالية لصافي

التدفقات النقدية المتوقع تولده عنه. ويتم حساب معدل العائد الداخلي كما يلي :

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 299-300.

² منير ابراهيم الهندي، مرجع سبق ذكره، ص 377-378.

$$\sum_{t=0}^n \left[\frac{cfn_t}{(1+r)^t} \right] = 0$$

او

$$\sum_{t=1}^n \left(\frac{cfn_t}{(1+r)^t} \right) - k = 0$$

او

$$cfn_1 \left(\frac{1}{1+r} \right)^1 + cfn_2 \left(\frac{1}{1+r} \right)^2 + \dots + cfn_n \left(\frac{1}{1+r} \right)^n = k$$

حيث أن:

r - معدل العائد المتوقع على الاستثمار المقترح

Cfn - التدفقات النقدية للاقتراح الاستثماري

K - التكلفة المبدئية

و تعتبر (r) هي المجهول الوحيد في المعادلة ، و التي تمثل معدل العائد المتوقع على الاستثمار المقترح، أي المعدل الذي خصمت على أساسه التدفقات النقدية للاقتراح الاستثماري، فان القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصصة سوف تعادل التكلفة المبدئية .

ويتحدد معيار القبول أو الرفض وفقا لهذه الطريقة:

معدل عائد داخلي \leq معدل العائد المطلوب \leftarrow يعتبر الاستثمار في حكم المقبول.

معدل عائد داخلي $>$ معدل العائد المطلوب \leftarrow يعتبر الاستثمار في حكم المرفوض.

وتكمن إيجابيات وسلبيات هذه الطريقة فيما يلي:¹

الإيجابيات:

✓ تعبر عن ربحية المشروع الاستثماري كنسبة مئوية مما يسهل المقارنة بين البدائل الاستثمارية؛

✓ تعتبر أسلوب كثير الاستعمال عند تقييم العائد الناتج في الأوراق المالية؛

✓ تراعي هذه الطريقة مبدأ التغيير في القيمة الزمنية للنقود.

¹ محمد قويدري، أسس دراسات الجدوى ومعايير تقييم المشروعات الاستثمارية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 121.

السلبيات:

✓ تتطلب جهودات أكبر مقارنة بالطرق الأخرى وذلك لكثرة عملياتها، وخاصة بزيادة فترة

حياة المشروع؛

✓ لا تأخذ في الاعتبار فرص الاستثمار المتاحة بعد انتهاء العمر الاقتصادي للمشروع؛

✓ تفتقر إلى تقسيم اقتصادي للنتائج المحصل عليها بأسلوب واضح.

الفرع الثالث: مؤشر الربحية

يعتمد على حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية ولكن بدلا من حساب صافي القيمة الحالية، نحسب

التدفقات النقدية خلال عمر المشروع باستثناء التكلفة الأولية ويحسب وفق العلاقة التالية:¹

● مؤشر الربحية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية باستثناء التكلفة الأولية / التكلفة الاستثمارية الأولية

ونتيجة تطبيق هذا المعيار تفسر على 03 حالات:

الحالة الأولى: إذا كان مؤشر الربحية أكبر من الواحد فإن هذا المشروع مقبول تجاريا، وذو ربحية اقتصادية؛

الحالة الثانية: إذا كان مؤشر الربحية مساوي للواحد يكون المشروع مقبول تجاريا؛

الحالة الثالثة: إذا كان مؤشر الربحية أقل من الواحد يكون المشروع غير مقبول أي الإيرادات الصافية لا تغطي

تكلفة الاستثمار وبالتالي لا يمكن قبوله.

مزايا وعيوب معيار مؤشر الربحية:²

المزايا:

✓ يعتبر معيار مؤشر الربحية جيدا لقياس الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للمشروع؛

✓ يراعي القيمة الزمنية للنقود وذلك عند خصم التدفقات النقدية؛

✓ يساعد في ترتيب البدائل الاستثمارية ذات الربحية والتي لها جدوى اقتصادية.

العيوب:

✓ يعتمد على تحديد معدل الخصم مناسب لخصم التدفقات.

¹ عبد الكريم يعقوب، دراسات جدوى المشروع، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2008، ص 113-114.

² شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص 160-161.

المبحث الثالث: ماهية القرارات الاستثمارية

إن قرار الاستثمار يعتبر من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة وأكثرها تأثيرها في نتائجها لكونها تتعلق بنشاطها المستقبلي، وكما أن القرار الاستثماري قد يتعلق بأي نوع من الأنواع الاستثمارية فإنه سيتم التركيز على إقامة المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: مفهوم القرار الاستثماري وأنواعه

يعتبر القرار الاستثماري من أهم أصعب القرارات التي تنفذها الإدارة داخل المؤسسة أو الإدارة العمومية لهذا سنتطرق في هذا الفرع إلى تعريف القرار الاستثماري ومختلف أنواعه.

الفرع الأول: تعريف القرار الاستثماري

يمكن أن نعرف القرار الاستثماري كما يلي:

إن القرار الاستثماري بصفة عامة هو عملية اختيار بديل واحد من بين بديلين أو أكثر والالتزام بتطبيقه من اجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمؤسسة.

اذن من خلال ذلك فإن قرار الاستثمار هو تصرف أو رد فعل يتخذ عادة إما من قبل شخص منفرد (متعهد، مسؤول، أو رب عمل... الخ) أو من قبل مجموعة من الأشخاص، يتعلق بتحويل الموارد المالية إلى سلع ومنتجات خلال فترة زمنية معينة، وذلك من خلال دراسة وتقييم البدائل الاستثمارية وإجراء عملية المفاضلة بينها.¹ ويستند مفهوم قرار الاستثمار إلى مبدأ الرشادة الاقتصادية، حيث من المفترض أن يتحلى متخذ القرار الاستثماري القدرة على التدبير والتصرف في الموارد النادرة، أي عملية البحث في كيفية الاستخدام العقلاني أو الأمثل للموارد الاقتصادية والتي يكون لها استخدامات عديدة بحيث نصل توظيفها في النشاط أو المشروع الذي يعطي أكبر عائد ممكن أخذاً في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة.²

إن أي قرار استثماري ينطوي على عدة خصائص منها:³

- انه قرار غير متكرر، حيث كل المجالات تطبيقية لدراسات الجدوى لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة؛

¹ Vingent G, gestion **de production et des flux** .3eme Edition, Economica, paris,2003, P144

² حسين بلعجوز، الجودي صاطوري مرجع سبق ذكره ، ص22.

³ المرجع السابق، ص23.

- إن قرار الاستثمار هو قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة للتطلع إلى المستقبل؛
- يترتب على القرار الاستثماري تكاليف ثابتة ليس مناسهل تعديلها أو الرجوع فيها؛
- يحيط بالقرار الاستثماري جملة من المشاكل التي من الضروري التغلب عليها مثل ظروف عدم التأكد وتغير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض متغيرات للقياس الكمي، وكلها تحتاج إلى أساليب عالمية للتعامل معها؛
- يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطرة.

الفرع الثاني: أنواع القرار الاستثماري

من أهم القرارات الاستثمارية ما يلي:¹

✓ قرارات تحديد أولويات الاستثمار:

يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية في هذه الحالة من بين عدد معين من البائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل لما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة ومن ثم يقوم بترتيب الأوليات، فاذا اعتبرنا أن العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل الاستثمارية طبقا لهذا المدخل.

✓ قرارات قبول أو رفض الاستثمار:

في هذه الحالة يكون أمام المستثمر بديل وحيد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ به دون استثمار، وهذا القرار يختلف عن النوع السابق لأن المستثمر هنا عليه أن يقبل البديل الاستثماري والذي اكتملت له دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ.

✓ قرارات الاستثمار المانعة تبادليا:

في هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن هنا أن تحكم في تلك العملية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة، فأننا عندما نختار البديل في نشاط معين نضحى في نفس الوقت ببديل آخر في نشاط آخر.

¹ المرجع السابق، ص ص 22 - 24.

✓ القرارات الاستثمارية في حالة التأكد و المخاطرة و عدم التأكد:

حيث يمكن أن نتخذ قرارات في ظروف التأكد أين تكاد تنعدم المخاطرة أو تقترب من الصفر، ومن ثم تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري بسهولة وبساطة حيث يكون أدى متخذ القرار معلومات كاملة ولديه دراية كاملة بالمستقبل ونتائجه، وهو وضع لا يكاد أن يحدث إلا قليلا فيما يتعلق بقرارات استثمارية لأنها دائما مصحوبة بدرجة معينة من المخاطر.

وهناك قرارات تتم في ظروف عدم التأكد وهي الحالات التي تكون درجة المخاطرة فيها تقترب بقوة 100% حيث تحتاج هذه القرارات إلى خبرة عالية لدراسة الجدوى.

المطلب الثاني: مبادئ القرار الاستثماري وأهميته

يعتبر القرار الاستثماري أهم وأصعب القرارات التي يتخذها المستثمر ويقوم هذا القرار على جملة من المبادئ والمقومات، وتلعب المعلومات دورا هاما في تنشيط سوق رأس المال وكذا بالنسبة للمتدخلين فالكثير من الجهات و الأفراد يحتاجون إلى هذه المعلومات، وحتى يتمكن المستثمر من القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية عليه مراعاة مجموعة من المبادئ والتي سنتطرق إليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: مبادئ القرار الاستثماري

ما يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يأخذه بعين الاعتبار هو الاعتماد على عدد محدد من المبادئ كأسس لاتخاذ القرار ومن أهمها:¹

✓ مبدأ الاختيار: كلما كانت البدائل كثيرة ومتعددة فإنها تعطي متخذ القرار مرونة أكبر وتمكنه من اتخاذ القرار الصائب، وعليه يكون المستثمر قادر على إجراء المفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأفضل الذي يتناسب مع الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه؛

✓ مبدأ المقارنة: أي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة لاختيار المناسب منها وتتم المقارنة بالاستعانة بالتحليل الجوهري لكل بديل ومقارنة نتائج هذا التحليل للحصول على البديل الأفضل من وجهة نظر المستثمر؛

✓ مبدأ الملائمة: يطبق المستثمر هذا المبدأ عمليا عندما يختار بين مجالات الاستثمار و أدواته ما يلائم رغباته وميوله التي يحددها دخله وعمله وحالته الاجتماعية حيث يقوم هذا المبدأ على أساس:

- معدل العائد على الاستثمار؛

¹ حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 37.

- درجة المخاطرة لهذا الاستثمار؛
 - مستوى السيولة التي يتمتع بها المستثمر.
- ✓ مبدأ التنوع: يلجأ المستثمرون إلى تنوع استثماراتهم للحد من مخاطر الاستثمار.

الفرع الثاني: أهمية القرار الاستثماري

وتعود أهمية هذا القرار إلى سببين رئيسيين هما:¹

- ✓ اعتماد قرار الاستثمار على التنبؤات التي تعتبر من أصعب مراحل دراسة المشروع، وتكمن هذه الصعوبة في مراعاة دقة التدفقات على مر الزمن؛
- ✓ تماشي الاستثمار الجديد مع نشاط المؤسسة وأهدافها، فقد تكون سياسة الاستثمار تتعارض مع أهداف المؤسسة مما قد يؤثر على مستقبلها، لهذا يتطلب على المؤسسة تحديد الأهداف والسياسات العامة على ضوءها تتشكل سياسة الاستثمار.

إضافة إلى ذلك تعود أهمية قرار الاستثمار إلى أسباب أخرى تتمثل في:

- ✓ ارتباط قرار الاستثمار ببقاء ونمو المؤسسة على المدى الطويل؛
- ✓ محاولة التحكم في تأثير البيئة الاقتصادية والمالية على المؤسسة؛
- ✓ التسيير الأمثل للموارد المختلفة (بشرية، مادية، مالية...).

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية

تتعدد المتغيرات والعوامل التي تؤثر على طبيعة اتخاذ القرار الاستثماري وقد حدد بعض الكتاب تلك العوامل في أربعة عشر عامل تشمل فلسفة الإدارة ، تحليل السوق ، سلوك المنافسين ، الفرص البديلة ، الضرائب والاستهلاك، مصادر التمويل ، مصادر شراء الآلات ، رأس المال العامل ، موازنة التدفقات النقدية ، التغيرات في مستوى الأسعار ، نمط الإنتاج ، المخاطرة وعدم التأكد ، توقيت اتخاذ القرار الاستثماري ، الظروف الاقتصادية . ويمثل كل عامل من هذه العوامل أهمية كبيرة في اتخاذ القرار الاستثماري ، فيجب عند اتخاذ القرار الاستثماري ، فقد يكون المشروع الاستثماري ناجح وله جدوى اقتصادية ، إلا أن عدم توفر مصادر لتمويله قد يعوق من تنفيذه ، وكذا بالنسبة للعوامل الأخرى التي تؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري .

¹ Marques M, Evaluation financière de projet industriels sous Excel, l'harmattan Edition, paris , France, 1999, P55 .

ويركز الباحث في دراسته على أهم تلك العوامل التي تؤثر بدرجة كبيرة في اتخاذ القرار الاستثماري، والتي يجب أن تنال العناية بالاهتمام لما لها من آثار بالغة على قبول أو رفض المشروع الاستثماري المقترح وتتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي:¹

1- فلسفة الإدارة:

أن سياسة الإدارة وفلسفتها قد تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري فقد ترى الإدارة ضرورة الإسراع في إجراء توسعات بالمشروع نظرا لما يلاقه هذا المشروع من الإقبال الشديد على منتجاته قد تعجز عنه الطاقة الإنتاجية الحالية من تغطية هذا الطلب من العملاء، في حين ترى سياسة إدارة أخرى بمشابه عدم إجراء التوسعات في الوقت الحالي وذلك توقعاً منها لإقامة مشروع استثماري مشابه يقوم بإنتاج نفس منتج المشروع أو قد يكون هذا الطلب المتزايد موسمي يستمر لفترة وجيزة مما لا يستدعي معه إجراء توسعات لزيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع.

2- إمكانية السوق والتنبؤ بحجم المبيعات:

تمثل دراسة السوق بداية دراسات الجدوى للمشروع الاستثماري ، فتهتم الدراسة التسويقية بتحديد إمكانية السوق وتحديد حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع الاستثماري وبالتالي تقدير حجم المبيعات. وعادة يتوقف على دراسة السوق رفض أو قبول المشروع المقترح ، فأول خطوة جديدة بالبحث والاهتمام في دراسات الجدوى هي القيام بإجراء تحميل دقيق لسوق السلعة المزمع إنتاجها ، إذ يعتبر الطلب على السمعة حالياً أو مستقبلاً نقطة البدء و أساساً لتبرير قيام أي مشروع استثماري ، ولنجاح المشروع يجب أن تكون دراسة السوق وتقديرات الطلب أكثر واقعية واقرب إلى الدقة ، وما لم تكن هذه التقديرات صحيحة فان تخطيط المشروع الاستثماري يصبح عديم الفائدة و يترتب على ذلك مصاعب كثيرة في عمليات البيع وسينشأ عن ذلك وجود طاقات إنتاجية غير مستغلة واحتمال كبير لتعرض المشروع لخسائر .

لذلك يجب على الإدارة بحث إمكانية السوق ومدى تقبل منتجات المشروع المقترح وكذلك التنبؤ بحجم المبيعات والتي على ضوءها يتم تحديد الإيرادات المتوقعة للمشروع الاستثماري ، ويمكن لهذا الغرض استخدام أساليب التنبؤ الكمية لرفع درجة الثقة في تلك البيانات .

¹ عبد العال هاشم أبو خشبة، مفاهيم وخصائص القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثرة فيها والتبويات المختلفة لها، مجلة الاداري، معهد الادارة، سلطنة عمان، العدد 47 ديسمبر 1993 ص 6-12.

3- نوع المنتج:

توضح دراسة السوق نوع وكمية الطلب على المنتجات التي تحتاج إلى أنفاق استثماري لإنتاجها، ويمثل تحديد نوع المنتج أحد العوامل التي تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري، فقد يحتاج نوع المنتج إلى آلات متخصصة أو عمالة من نوع معين يصعب توفيرها في الوقت الحالي، كما قد يحتاج هذا المنتج إلى مواد خام غير متوفرة في السوق المحلي أو قد تكون متوفرة في أسواق خارجية ولكن توجد صعوبة في استيرادها. ففي هذه الحالة قد يكون لتحديد نوع المنتج أثر بالغ في قبول أو رفض المشروع الاستثماري.

4- مصادر التمويل:

أن من أهم العوامل الأساسية والتي قد تؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية بقبول أو رفض المشروع الاستثماري تحديد مصادر الأموال اللازمة لتمويل المشروع الاستثماري المقترح. وتعدد مصادر التمويل فمنها التمويل الذاتي بمعرفة المستثمر، والتمويل عن طريق القروض طويلة الأجل والقروض قصيرة الأجل من البنوك، أو من صناديق الاقتراض.

وفي المملكة العربية السعودية يقدم صندوق التنمية الصناعية السعودي قروضا طويلة الأجل لتمويل المشروعات الاستثمارية التي تثبت جدواها الاقتصادية في حدود 50 % من تكاليف إنشاء المشروع مقابل مصاريف قرض في حدود 2.5 % يتضح من ذلك ضرورة تحديد مصادر التمويل اللازمة لتدبير الأموال التي يحتاجها المشروع الاستثماري.

5- رأس المال العامل:

يمثل رأس المال العامل أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويجب ألا ينصب اهتمام الإدارة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية على التكاليف الاستثمارية والتكاليف التشغيلية على الإيرادات المتوقعة الحصول عليها من المشروع الاستثماري بل يجب أن تسعى الإدارة دائما للمحافظة على توفر رأس المال العامل.

و يعبر عن رأس المال العامل *working capital* بالفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، ويمثل رأس المال العامل الحركة الأساسية للأموال وهو يمثل المبلغ الذي يتعين تدييره مقدما لاستكمال الأموال اللازمة للاستثمار.

ويحسب رأس المال العامل عن طريق دراسة تقديرات كل عنصر من عناصر الأصول المتداولة والخصوم المتداولة خلال سنوات حياة المشروع الاستثماري، ويتطلب رأس المال العامل الدقة في تقديره، حيث يقدر بأقل من قيمته

المطلوبة بسبب اختناقات في عمليات التشغيل بالمشروع وان تقديره بأقل من قيمته المطلوبة يسبب اختناقات في عمليات التشغيل بالمشروع وان تقديره بأكثر من قيمته بسبب تجميد الأموال الزائدة مما يترتب عليه مشاكل تمويلية وأعباء إضافية على المنتجات.

6- موازنة التدفقات النقدية:

تتطلب عملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية تقدير التدفقات النقدية لكل بديل ، لذا يجب وفي إعداد موازنة التدفق النقدي والتي توضح تدفق الأموال بالنسبة للاستثمارات المقترحة. و في هذا يرى Riggs أن تقدير التدفقات النقدية الداخلية المنتظر تحقيقها مستقبلا تكون أصعب بكثير من تقدير التدفقات النقدية الخارجة. وهذا يساعد الإدارة على اختيار المشروعات الاستثمارية ذات التدفقات النقدية التي يتناسب توقيتها مع الظروف والأحداث النقدية للمشروع ، فقد يؤدي إعداد التدفقات النقدية إلى تأجيل أو رفض مشروع استثماري ، إذا ما كان تنفيذه يتطلب تدفقات نقدية تتعارض في توقيتها مع مدفوعات أخرى متوقعة لا يمكن تأجيلها

7- الفرص البديلة:

من المفاهيم الأساسية التي تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري هو مفهوم تكلفة الفرصة البديلة والتي تعرف بأنها "أقصى ما يجب الحصول عليها من مكاسب من السلع والخدمات والطاقات الإنتاجية إذا ما تم تخصيصها للاستخدامات البديلة".

إن مفهوم تكلفة الفرصة البديلة يقوم على النظرة الاقتصادية بأن كل مورد اقتصادي منفعة يستمد قيمتها من إشباعه لحاجات متعددة وان استخدامه لتحقيق فرصة أو إشباع معين يعني التضحية بالفرص الأخرى البديلة، ويجب أن تؤخذ تكلفة الفرصة البديلة في الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري ، فالقاعدة الأساسية في تقييم المشروعات الاستثمارية هي استخدام صافي التدفقات النقدية.

و خروجاً على هذه القاعدة فان التدفقات النقدية المحسوبة التي تشمل صافي التدفقات النقدية المنتظر دفعها فقط ولكن تشمل أيضا التدفقات النقدية التي حرم المستثمر منها نتيجة لتنفيذ المشروع الاستثماري المقترح محل التقييم، وهذا يؤكد على ضرورة أخذ تكلفة الفرصة البديلة في الحسبان عند تحديد تكاليف الاستثماري أو تكاليف التشغيل حتى يتم التقييم على أساس سليم.

8- المخاطرة وعدم التأكد:

إن من أهم العوامل المؤثرة بدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية عنصري المخاطرة وعدم التأكد المرتبطين بالمستقبل، وهذا يجعل العائد المتوقع من المشروع الاستثماري غير محدد وربما يكون غير مؤكد الحدوث . وينشأ عدم التأكد لصعوبة واستحالة التنبؤ في بعض الأحيان لعدد من المتغيرات، وتكون النتيجة عدم التحديد الدقيق لحجم المنافع والتكاليف في المستقبل نتيجة للمتغيرات التكنولوجية التي قد تحدث للمشروع طيلة حياته الإنتاجية ونتيجة أيضا للتضخم.

وفي ذلك يقول Corbett أن التضخم يؤدي إلى زيادة الأسعار ولا ترتفع لكل السلع بدرجة واحدة ولكن يكون هناك اتجاه عام إلى الارتفاع في حالة التضخم واتجاه عام إلى الانخفاض في حالة الانكماش " أما في حالة المخاطر فهي تلك الحالة التي يستطيع فيها متخذ القرار أن يتنبأ أو يقدر احتمال حدوث حالات الطبيعة . وفي هذا المجال يقول " Farrar أن الفيصل في التفرقة بين ظروف المخاطرة وظروف عدم التأكد هو توفر أو عدم توفر بيانات موضوعية عن التوزيع الاحتمالي " ففي حالة عدم التأكد يرى أحد الكتاب " أن متخذ القرار يواجه بموقف يكون فيه من الممكن حدوث أكثر من حدث ويعرف المحمل في هذا الموقف احتمال حدوث كل حدث ويتم تقدير تلك الاحتمالات من واقع الخبرة السابقة أو نتيجة لبعض الدراسات الإحصائية. مما سبق يتضح لنا أهمية العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثمارية والتي قد تؤدي إلى قبول أو رفض المشروع الاستثماري، والتي لا يجب الإغفال عن دراستها عند اتخاذ قبول أو رفض المشروع الاستثماري، خصوصا وان من طبيعة المشروع الاستثماري انو يحتاج إلى أنفاق مالي كبير، لذا يجب العناية بكل ما قد يؤثر عمي اتخاذ القرار الاستثماري.

خلاصة الفصل:

نستنتج من هذا الفصل أن الاستثمار و أيضا المشاريع الاستثمارية تتجلى باهتمام كبير في جميع أنواع الاقتصاديات بغض النظر عن طبيعة النظم الاقتصادية السائدة.

كما أن هذه المشاريع جلها تتطلب دراسات تقييمية دقيقة تهدف إلى ترشيد القرارات محاولة الوصول إلى قرار استثماري سليم، يحقق الأهداف المرجوة، وتقليل المخاطر والعقبات المؤدية بالمشاريع الاستثمارية إلى الخسارة، وبالتالي لتفادي ذلك استوجب على الأطراف المعنية بالاستثمار فهم مشاريعهم الاستثمارية فهما جيدا والقيام بدراسة تحليلية مبنية على أسس وطرق عملية.

هناك أساليب تقييم المشاريع كثيرة فمنها بدراسة بعضها من خلال تقسيمها إلى طريقة تجاهل فكرة القيمة الزمنية للنقود، وثانية تأخذ القيمة الزمنية للنقود بعين الاعتبار ولقد وجهت لهذه الطرق عديد من المزايا والانتقادات وهي ما تساعد المستثمر في اتخاذ القرارات السليمة.

الفصل الثاني: الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

مقدمة الفصل:

يحظى الأداء المالي في الشركات والمؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين و الإداريين والمستثمرين لأن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرار. ويعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للشركات حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة الشركات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقا. وهناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تحكم أداء الشركات. وتساهم عملية تقييم الأداء المالي في الشركات بصورة ايجابية في تقييم المعلومات المفيدة في مجال التخطيط والرقابة، و أداة للحكم الموضوعي على كفاءة الشركات على مستوى أنشطتها ومدى تحقق الأهداف بفعالية من أرقام وجوانب مادية قابلة للقياس الدقيق من خلال معايير معينة. ومن هذا المنبر سنحاول دراسة هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الاول: ماهية الأداء المالي.

المبحث الثاني: تقييم الاداء المالي.

المبحث الثالث: طرق تقييم الاداء المالي.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

إن أداء المؤسسة مفهوم شامل يشمل قدرة انجاز المؤسسة لجميع نشاطاتها بكفاءة وفعالية أما لما تتجه النظرة إلى مالية المؤسسة وعن مدى تحقيقها لأهدافها المالية فنحن بصدد الحديث عن الأداء المالي.

المطلب الأول: عموميات حول الأداء المالي

يعد مفهوم الأداء من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي مؤسسة لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة المؤسسات على اختلاف أنواعها، لذا فان مفهوم الأداء ليس جديدا على ساحة الأدبيات والدراسات المالية والمحاسبية لارتباطه الوثيق بهيكل الرقابة.

الفرع الأول: تعريف الأداء وأهميته

1- تعريف الأداء

يعد الأداء من بين المصطلحات التي لم تلقى تعريفا واحدا وشمولا لهذا سنحاول عرض بعض التعريفات: يعرف الأداء بأنه " انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها " ¹ ويعرف أيضا: " سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة أو قسم أو دائرة والتي يقوم بها الموظف أو المدير لتحقيق هدف معين " ².

كذلك الأداء هو " نتيجة لامتزاج عدة عوامل كالجهد المبذول، إدراك الدور المنوط للأفراد داخل التنظيم، وكذا مستوى القدرات التي يتمتع بها الفرد العامل أو الموظف، ويتم قياسه على أساس النتائج التي يحققها التنظيم داخل نفس البيئة الاقتصادية " ³

أيضا الأداء هو "انعكاس عمل او انجاز نشاط او تنفيذ مهمة بمعنى يساعد على الوصول الى الأهداف المسطرة " .

أو " انعكاس لقدرة منظمة الأعمال وقابليتها على تحقيق أهدافها " ⁴.

¹ حسين فلاح، عداي الحسيني، الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 231.

² إبراهيم الخلوف الملكاوي، إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، ص 29.

³ مصطفى عشوف، أسس علم النفس الصناعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 221.

⁴ مصطفى يوسف، إدارة الاداء، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2016، ص 16 - 17.

كما يعرف أيضا " هو نشاط شمولي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق أسس ومعايير معينة تضعها بناء على أهدافها طويلة الأجل " ¹

2- أهمية الأداء :

من خلال هذه التعاريف يتجلى لنا معرفة الأهمية الكبيرة للأداء، ويتضح ذلك من خلال مناقشة الأداء في إطار ثلاثة أبعاد رئيسية نظريا وتجريبيا و إداريا. ²

فمن الناحية النظرية يمثل الأداء مركز الإدارة الإستراتيجية حيث تحتوي جميع المفاهيم الإدارية على مضامين ودلالات تختص بالأداء سواء بشكل ضمني او بشكل مباشر. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأداء يمثل اختبارا زمنيا للإستراتيجية المتبعة من قبل الإدارة.

ومن الناحية التجريبية فان أهمية الأداء تظهر من خلال استخدام اغلب دراسات وبحوث الإدارة الإستراتيجية لاختيار الاستراتيجيات المختلفة والعمليات الناتجة عنها.

إما الأهمية الإدارية فإنها تظهر واضحة من خلال حجم الاهتمام الكبير والمميز من قبل إدارات المنظمات بالأداء ونتائجه، والتحولت التي تجري في هذه المنظمات اعتمادا على نتائج الأداء.

الفرع الثاني: أنواع الأداء

بعد التطرق إلى مفهوم الأداء يتم الانتقال إلى عرض أنواعه، فهو يقسم عدة أنواع حسب أربعة معايير وهي كالتالي:

1 - حسب معيار الشمولية: يقسم الأداء حسب هذا المعيار إلى: ³

✓ **الاداء الكلي:** هو الأداء الذي يتحقق من جراء مساهمة جميع العناصر والوظائف و الأنظمة الفرعية للمؤسسة الاقتصادية، والتي لا يمكن نسبها إلى عنصر واحد دون مساهمة باقي العناصر.

✓ **الأداء الجزئي:** وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة الاقتصادية .

2- **حسب معيار المصدر:** وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين، الأداء الخارجي و الأداء الداخلي. ⁴

¹ إبراهيم عبد الحليم عباد، مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، 2008، ص 160 - 161.

² طاهر محسن منصور الغالي، و آخرون، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، الجزء الأول، دار وائل للنشر، الطبعة 1، 2009، ص 38، 39.

³ رفيقة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسة، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 101-102.

⁴ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، رسالة ماجستير، منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002، ص 18 - 20.

1-2 الأداء الداخلي: هو الأداء الناتج عن كل الموارد البشرية والمالية والتقنية الضرورية لتسيير نشاط المؤسسة ويشمل ما يلي:

✓ **الأداء البشري:** هو أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة، وتدقيق الأفضلية بالاستخدام مهاراتهم وخبراتهم.

✓ **الأداء التقني:** يتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

✓ **الأداء المالي:** ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

2-2 الأداء الخارجي: هو الأداء الناتج عن تغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، وهناك هذه التغيرات تنعكس على أداء المؤسسة.

3- حسب معيار الطبيعة: تبعا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى اقتصادي اجتماعي، تكنولوجي و أداء إداري.

1-3 الأداء الاقتصادي: يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة نتيجة تعظيم نواتجها ويقاس الأداء الاقتصادي عادة بالاستخدام مقاييس ربحية بأنواعها المختلفة.

2-3 الأداء الاجتماعي: يعد الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة أساسا لتدقيق المسؤولية الاجتماعية، ويصعب قياس الأداء الاجتماعي بالمقاييس الكمية المنتجة، ولتحديد مدى مساهمة المؤسسة في الحالات الاجتماعية التي تربط بينها وبين الجهات التي تتأثر بها.

3-3 الأداء التكنولوجي: يتمثل الأداء التكنولوجي للمؤسسة في تحديد أهدافها التكنولوجية أثناء عملية التخطيط، وفي اغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهداف إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

3-4 الأداء الإداري: ويتمثل في الأداء الإداري للخطط والسياسات والتشغيل بطريقة ذات كفاءة وفعالية، ولتقييم الأداء الإداري يمكن استخدام الأساليب المختلفة لبحوث العمليات.

4- حسب معيار الوظيفة: يصنف الأداء حسب معيار الوظيفة وفقا لوظائف المؤسسة والمتمثلة في كل من الوظيفة المالية، الوظيفة الإنتاجية، وظيفة التسويق، وظيفة التمويل، وظيفة البحث والتطوير، أداء وظيفة الأفراد ... الخ.

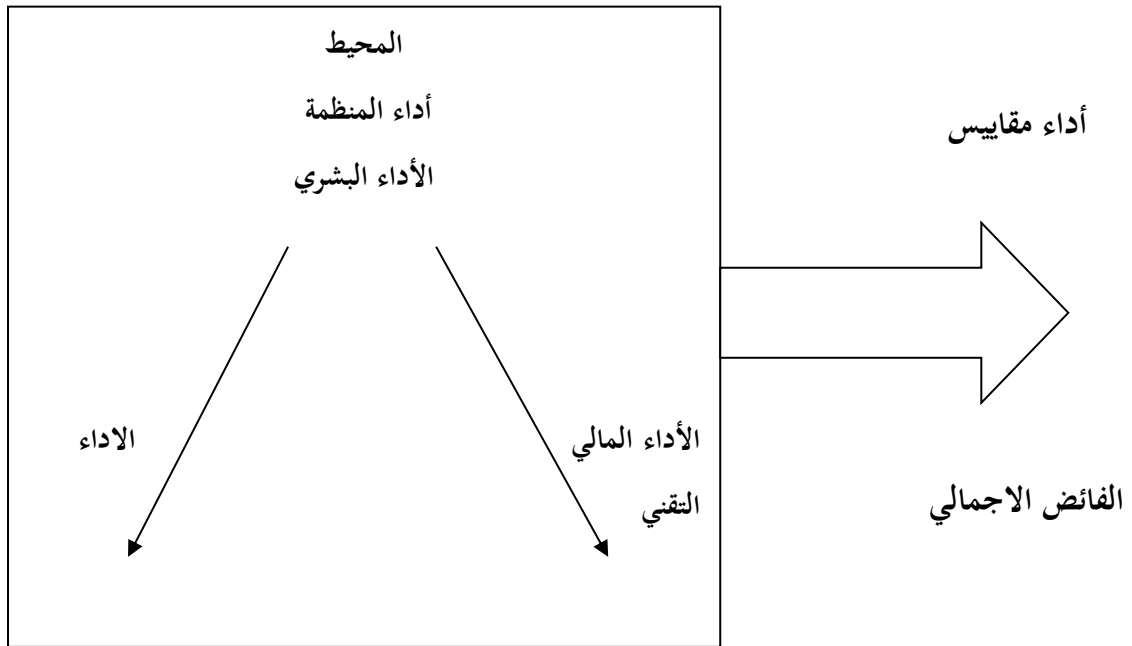
1-4 أداء الوظيفة المالية: يتمثل في مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية، كتطبيق التوازن المالي، توفير السيولة لتسديد التزاماتها وتدقيق المردودية.

2-4 أداء الوظيفة الإنتاجية: يشمل الأداء الإنتاجي للمؤسسة وتحقيق معدلات مرتفعة وبجودة عالية مع تدنية التكاليف

3-4 أداء وظيفة البحث والتطوير: دراسة وظيفة البحث والتطوير بناء على مؤشرات عدة منها التوزيع والقدرة الزمنية على إنتاج منتجات جديدة، وكذلك قدرتها على الاختراع والابتكار

4-5 أداء وظيفة الأفراد: يتمثل أداء الفرد في قيامه بالأنشطة والمهام المختلفة بنجاح.¹

الشكل رقم (2): الأداء الداخلي والخارجي



المصدر: عادل عيسى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، رسالة ماجستير منشورة تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيذر، بسكرة، 2002، 21.

¹ عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

المطلب الثاني: تعريف الأداء المالي وأهميته

يعد الأداء المالي مفهوماً جوهرياً وهاماً للمؤسسات بشكل عام وهو يمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء التسيير، كما أنه يعد عنصراً محورياً لجميع فروع وحقول معارف التسيير وبالتالي سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الأداء المالي وأهميته.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.¹

مما سبق فإن الأداء المالي:²

- ✓ أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز مستثمرين للتوجه الى الشركة او الأسهم التي تشير معاييرها المالية للتقدم والنجاح عن غيرها؛
- ✓ أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر، إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية او ربحية لكثرة الديون والقروض ومشكلة العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل؛
- ✓ أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها؛
- ✓ أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل او لجانب معين لأداء الشركة او لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم نحدد فترة معينة.

الفرع الثاني: أهمية الاداء المالي

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف الى تقييم اداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

¹ طاهر منصور، حسين شحادة، استراتيجية التنويع والأداء المالي: دراسة ميدانية في منشأة عراقية، دراسات العلوم الإدارية، مجلد 30، العدد 2، 2003، ص 296.

² السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الطبعة 1، الرياض، 2002، ص 37.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها، و مراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية وبقاء المؤسسة.¹

المطلب الثالث: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

تتطلب عملية تقييم الأداء توفر مجموعة من المعايير من أجل حساب مستوى الأداء الذي حققته المؤسسة والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطها. والمعلومات التي تحتويها السجلات المحاسبية والوثائق الاقتصادية تقدم أفضل المؤشرات التي تساعد مقومي الأداء المالي في حساب المعايير المستخدمة.²

الفرع الأول: معايير الأداء المالي

هناك عدة معايير للأداء المالي و التي يمكن حصرها فيما يلي:

1- المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على أداء منظمات الأعمال للسنوات السابقة، إذ تمكن المحلل المالي من حساب النسب المالية، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام والكشف عن مواضع الضعف والقوة، وبيان الوضع المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من الإدارة العليا.

2- المعايير القطاعية (الصناعية): تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة النشاط، ويستفاد منها بدرجة في عملية التحليل المستمدة من القطاع ذاته. ورغم اتفاق الكثير من المالىين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية مثل نسب التداول.³

3- المعايير المستهدفة: وهي نسب تستهدف إدارة المنشأة، تحققها من خلال الموازنة أو الخطة، بالتالي فان مقارنة النسب المتحققة بالفعل بتلك المستهدفة تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمنشأة المعنية، وبالتالي اتخاذ الإجراءات الصحيحة.

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر، عمان، 2009، ص 46-47.

² المرجع نفسه، ص 45.

³ مجيد الكرخي: تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص، 5.

4- المعايير المطلقة: وهي تعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين المنشأة تقاس بها النسب ذات العلاقة في منشأة معينة.¹

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

إن تعدد العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات الاقتصادية جعل مهمة تحديدها بدقة والاتفاق عليها من طرف الباحثين أمر صعب للغاية، وخاصة إن كان الأمر يتعلق بتحديد مقدار التأثير وكثافته، أو فضلا عن كثافته في التأثير على الأداء فهي مترابطة فيما بينها، ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي:²

1- الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات و أعمالها، ففيه تتحد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات في الشركات وأما التمايز الأفقي هو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عي طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فعالية.

2- المناخ التنظيمي:

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، و أما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، و إعطاء المعلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

¹ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك - مدخل كمي استراتيجي معاصر -، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 234.

² محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 48-51.

3- التكنولوجيا:

هي عبارة عي الأساليب والمهارات والطرق المتعددة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

لذلك على الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لا بد من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموازنة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنوع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

4- الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية. ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث أن بزيادة الحجم فان عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداءها اقل فعالية، وإيجابا من حيث انه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة وان سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة فيا لتقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

تعرض المؤسسة للتغيرات المستمرة بسبب بيئتها أو بسبب علاقاتها مع المؤسسات الأخرى لهذا يعتبر موضوع تقييم الأداء المالي للمؤسسات من بين المواضيع المهمة واجبة الدراسة.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

يحتل موضوع الأداء المالي أهمية كبرى للمؤسسات خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العام من تغيرات متسارعة وإفلاس العديد من المؤسسات الكبرى، ويهدف تقييم الأداء المالي في المؤسسات إلى قياس مدى كفاءة استخدام الموارد لديها.

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

يمكن أن نعرف تقييم الأداء بشكل عام قبل أن نتطرق إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة.¹

التقييم بمعناه المبسط هو تقدير موقف ما في ضوء دراسة مدى تحقيق هذا الموقف أو المجال لهدف محدد، والتقييم عادة يتم في اتجاهين الأول تقييم الشيء محل التقييم والثاني الهدف من التقييم وتعتبر عملية تقييم الأداء مرحلة من مراحل العملية الإدارية التي تبدأ بتحديد الأهداف ثم وضع خطة التنفيذ مع ضرورة وجود خطة رقابية على عملية التنفيذ بهدف تقييم كفاية وفعالية تحقيق الأهداف.

من خلال ما سبق يمكن تعريف تقييم الأداء المالي على أنه:

" الأداء المالي على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة " .²

الأداء المالي هو " تقدم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة وبمعنى حربي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا لنتائج المحققة أو المنتظمة في دور معايير محددة سلفا".³

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:⁴

¹ حياة بزقاري، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011، ص 11-12.

² محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 44.

³ ، السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

⁴ محمد محمود الخطيب، الاداء المالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، 2009، ص 51.

- ✓ الحصول على مجموعة القوائم المالية وقائمة الدخل حيث ان من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة؛
- ✓ احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في تقييم الأداء المالي؛
- ✓ دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وبواطن الضعف للأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع او مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛
- ✓ وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

- يعتبر تقييم الأداء أداة رئيسة لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة ويظهر ذلك في: ¹
- ✓ تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة، وترشيد واستخدام الموارد المتاحة، هكذا تتم حماية المؤسسة ضد أي حكم تعسفي؛
 - ✓ تحتاج أي مؤسسة إلى إعداد نظام لتقييم أدائها حتى تكشف عن نقاط القوة والضعف، إذن بهدف قياس حالة التقدم أو التأخر في المؤسسة. إن الأداء الجيد يصبح شرطاً أساسياً لتأمين بقاء المؤسسة في بيئة تنافسية، ويظهر كشرط إجباري للمساهم بصفة خاصة؛
 - ✓ يمثل الحصول على مستويات أداء مرتفعة إجراء ديناميكياً، إن النجاح في إنجاز أهداف طموحة يحقق الإشباع المطلوب ويقوي دافعية المؤسسة و أطرافها. هذه الدافعية تؤدي بدورها إلى ازدياد الفعالية الى مستوى النجاح المطلوب؛
 - ✓ أصبحت المؤسسات الرائدة في الأداء هي التي تستطيع نمذجة مستقبلها مع تحديد أهداف واضحة وواقعية وفي ظل توزيع مواردها في المجال والزمن المؤديان مقدماً إلى تدنية عدم تأكد بيئتها كل ذلك بفضل طرق التحليل والقرارات الرسمية والمنهجية.

¹ المرجع السابق، السعيد فرحات، الاداء المالي لمنظمات الاعمال، ص 41.

الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي:

إن عملية تقييم الأداء تهدف إلى:¹

✓ تسمح عملية تقييم الأداء باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة؛

✓ اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة؛

✓ يساعد نظام تقييم الأداء السليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية والمرونة أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلا وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.

المطلب الثاني: (مقاييس - ضرورة - متطلبات) تقييم الأداء:

إن تقييم الأداء المالي مهم لمعرفة قدرة المؤسسة على البقاء والاستمرار لذلك فهو ضروري على كل مؤسسة من خلال مجموعة من المقاييس المتطلبات الضرورية سنتعرف عليهم فيما يلي:

الفرع الأول: مقاييس تقييم الأداء المالي

فيما يلي بعض المقاييس المستخدمة لقياس الأداء:²

1- مقياس تقييم الأفراد:

تتضمن هذه المقاييس فرص خلق فرص العمال، نفقات البحث والتطوير لكل عامل من العاملين وتتضمن هذه المقاييس بدرجة عالية من الموضوعية، حيث أن البعض مثل الحكومة ونقابات العمال تعتقد بان خلق العمل هو المقياس الرئيسي للنجاح بينما تكون المقاييس الأخرى قليلة الأهمية إضافة الى الاعتقاد بان مقاييس الأفراد غير سليمة من الناحية المفاهيمية والمنهجية.

2- المقاييس السوقية:

تتعلق هذه المقاييس بالنشطة السوقية المتمثلة بالمبيعات المتحققة لكل شهر، ومقدار الإيرادات المتزايدة من المبيعات اتجاه هذه المبيعات (بالمفرد او الجملة)، المبيعات المحققة من قبل كل بائع، حسابات البيع الجديدة

¹ محمد محمود الخطيب، الاداء المالي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

² فلاح حسن الحسيني، إدارة البنوك -مدخل كمي واستراتيجي معاصر-، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2003، ص ص 224-228.

المفتوحة، الزبائن الجدد، وتساعد هذه المقاييس المنظمة وترشدها فيما إذا كانت قد حققت أهدافها البيعية، وفيما إذا كان عملها يتزايد، وفيما إذا كانت قد تمكنت من جذب زبائن جدد.

3- مقياس القيمة المضافة:

اقترح hafer ثلاثة مقاييس لقياس الأداء تركز جميعها على القيمة المضافة، وهي تعد محاولات لقياس ما تقدمه المنظمة للمجتمع بشكل مباشر، فالقيمة المضافة هي الفرق بين قيمة المبيعات وبين تكلفة المواد الأولية والأجزاء المشتراة، أما العائد على القيمة المضافة فيعبر عنه بناتج قسمة الأرباح الصافية قبل خصم الضرائب على القيمة المضافة.

4- مقياس الفاعلية:

تعني درجة تحقيق المنظمة لأهدافها المحددة الرئيسية والفرعية، ويوضح هذا المقياس درجة الانحرافات عن الأهداف المحددة مما يساعد في إمكانية تجنبها مستقبلا. وتظهر أهمية الفاعلية في كونها مقياس لنجاح وتقدم المنظمة وقدرتها على تحقيق أهدافها من خلال تنفيذ الخطط والاستراتيجيات والسياسات المقررة، وتفترض ان يتم ذلك بأقل التكاليف وضمن المواصفات و الأوقات المحددة سابقا. و بالتالي فان فاعلية الأداء للمنظمة ما هي إلا محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي لها.

5- مقياس الإنتاجية:

يرتبط مفهوم الإنتاجية بالعلاقة بين المخرجات من جهة وبين عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجها من جهة أخرى، أي أنها تمثل النسبة بين المدخلات والمخرجات خلال فترة زمنية معينة ومثال ذلك قياس إنتاجية القوى العاملة والدينار الواحد المدفوع أجرا لهم، ورأس المال المستخدم من قبل المنظمة. و الإنتاجية لا تعني الكفاءة فهي تمثل أي علاقة بين المخرجات وبين المدخلات وليس أفضل علاقة بينهما.

6- مقياس الكفاءة:

نظرا لتوجه الإدارة نحو الحصول على أكبر العوائد من استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة لمنظمة ما، فان الاهتمام نحو زيادة الكفاءة التي تعني الوصول إلى أفضل علاقة بين المدخلات وبين المخرجات. كما يشار إلى أن الكفاءة هي انجاز الكثير بأقل ما يمكن أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة. ومن هنا نستنتج أن مفهوم الكفاءة يسير باتجاهين الأول هو القدرة على تحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة، والثاني هو القدرة على تحقيق الحجم نفسه من المخرجات باستخدام أدنى قدر ممكن من المدخلات.

7- المقاييس المالية:

ترسم هذه المقاييس صورة لأداء المنظمة خلال السنة الحالية، مما سيصل مقارنتها بالسنوات الماضية، ولكن يمكن أن تكون هذه الأرقام خادعة إذا ما حصل فيها تلاعب بحيث تعطي صورة زائفة عن أداء المنظمة.

الفرع الثاني: ضرورة تقييم الأداء المالي¹

يبرز تقييم الأداء المالي دور المؤسسة حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض إيجابية من الأرباح، التي تعظم الثروة و القيمة السوقية للمؤسسة، و بالتالي تعظيم عائد السهم إذا كانت المؤسسة مدرجة في البورصة، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق أقصى الإيرادات مقابل اقل مخاطر ممكنة، و ذلك عن طريق السعي إلى إحداث نوع من التوازن الأمثل بين الربحية و السيولة في تسيير الأصول والخصوم.

و طالما أن التمويل و الربحية متغيران متناقضان من حيث الهدف و مرتبطين من حيث التأثير، فمن جهة تسعى المؤسسة إلى تغطية احتياجات دورة الاستغلال، ومن جهة أخرى تسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح، و بتالي نجد التمويل احد القيود الهامة أمام تنفيذ القرارات المالية.

الفرع الثالث: متطلبات تقييم الأداء المالي

إن المؤسسات الرائدة في الأداء هي التي تستطيع برمجة مستقبلها بناء على أهداف واضحة، وتوزيع مواردها في المكان والوقت المناسب، وتقييم الأداء من الموضوعات الحديثة، التي تتطلب مزيدا من البحث والدراسة، ولكي نقوم بها يستلزم ما يلي:²

✓ **ضرورة تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية للوحدة:** إذ يجب تحديد الأهداف والخطط تحديدا واضحا حتى يمكن التحقق من أداء المسؤولين، كما يتم توقع الأداء اللازم لتحقيق تلك النتائج وليصبح على صورة معايير تستخدم لمتابعة تنفيذ الأهداف؛

✓ **ضرورة وجود معايير واضحة للأداء:** يعتبر تحديد المعايير محور ارتكاز في عملية تقييم الأداء، وتعد الخطط و الأهداف معايير للتقييم ويجب أن تكون المعايير واضحة للجميع ولا تحتل التأويل لان وضوح المعايير يساعد الفرد في انجاز أعماله، وتحديد مستوى الأداء المطلوب منه كما يساعد المسؤولين في عملية الرقابة والتقييم بناء على الأسس والمعايير المحددة؛

¹ زيدي البشير، سعدي يحيي، جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الاداء المالي - دراسة حالة مجمع صيدال - مجلة دراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد التاسع، جامعة الوادي، جامعة المسيلة، 2010، ص 93.

² المرجع السابق، ص 94.

- ✓ ضرورة توافر نظام سليم وفعال للمعلومات: يعتمد تقييم الأداء على ضرورة توافر البيانات التفصيلية والسليمة وفي الوقت المناسب، حيث يستند المدراء عند مقارنتهم على المعلومات الموجودة في التقارير المالية والتي تلخص النتائج الفعلية ولن يتحقق تقييم الأداء الجيد للمؤسسة إلا بتوفر نظام سليم وفعال لجمع المعلومات؛
- ✓ يجب أن يكون تقييم الأداء مستمرا: ويعني أن تقييم الأداء لا يقتصر على فترة زمنية واحدة بل يجب أن يتم بصورة دورية ومنتظمة، وعلى فترات قصيرة نسبيا لتحديد الانحرافات لتصحيحها وتداركها في المستقبل؛
- ✓ التكامل مع العملية الإدارية: إن فعالية نظام التقييم تتوقف على حد بعيد على مدى تكامله مع نظم التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتمثل فكرة التكامل بين التخطيط والتقييم على أساس أن كل مستوى من الخطط يوفر الأهداف التي تعتبر معايير للتقييم، أما التكامل مع اتخاذ القرارات يعنى توفر المعلومات اللازمة للمدير قبل اتخاذ القرار وليس بعده؛
- ✓ يجب أن يؤدي تقييم الأداء المالي إلى تحسينه: يستلزم الأمر أن يؤدي تقييم الأداء إلى نتائج ايجابية من ناحية تحسين الأداء، وهذا يتطلب الاقتناع بأهمية تقييم الأداء المالي، ويجب أن يكون الهدف من تقييم الأداء ليس فقط كشف أوجه الخلل والانحرافات، إنما أيضا يؤدي إلى معرفة أسبابها و الوصول إلى علاجها.

المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

- تعتبر عملية جمع المعلومات أول مرحلة من مراحل عملية تقييم الأداء، ويشترط في المعلومات أن تتميز بالمصداقية والموثوقية وان تكون في الوقت المناسب، ولقد تعددت مصادر المعلومات التي يعتمد عليها تقييم الأداء، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، عامة وقطاعية، وأخرى خاصة بالمؤسسة.
- 1-المصادر الخارجية : تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات.

- ✓ المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على تحقيقها.¹

¹ صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 1998، ص 200.

✓ المعلومات القطاعية:

تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، مثلا يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعيتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب.

فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجلات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت... الخ.

ولكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية واقية تعد عملية صعبة جدا.¹

2-المصادر الداخلية : تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق.

✓ الميزانية:

تقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية المحاسبية ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساندة على تقييم الأداء.

تعتبر الميزانية عن مجموعة مصادر أموال المؤسسة وتدعى بالخصوم، و أوجه استخدامات هذه الأموال وتسمى بالأصول، وذلك بزمن تاريخي معين عادة ما يكون في نهاية السنة.²

ترتب الأصول المحاسبية تبعا لمدة استعمالها، فنجد على رأس عناصر الأصول الاستثمارات بنوعها المعنوية والمالية وتليها المخزونات (بضائع، مواد أولية، منتجات تامة...) وفي أسفل الأصول نجد الحقوق (القابلة للتحقق كالعملاء، أوراق القبض، سندات المساهمة، والأموال الجاهزة كالبنك والصندوق).

أما الخصوم فتشكل مجموعة من العناصر يكون ترتيبها تنازليا حسب درجة استحقاقها، أي ابتداء من الأموال التي تستغرق مدة طويلة جدا لإعادتها إلى أصحابها إلى غاية الأموال التي تعاد إلى أصحابها في أدنى الآجال، فنجد الأموال الخاصة ثم الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ثم الديون الأقصر مدة بوجودها في المؤسسة.

¹ الياس بن ساسي، التسيير المالي والإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 50.

² مجيد الكرخي، تقويم الأداء، مرجع سبق ذكره، ص 48

وتكمن قيمة الميزانية المحاسبية في اعتبارها وسيلة كمية وقانونية تظهر التزامات المؤسسة نحو الغير من جهة، واستعمالات مواردها المالية وحقوقها على الغير من جهة أخرى.

النظر إلى الميزانية على أنها موارد واستخدامها يشكل نظرة أو قراءة اقتصادية يمكن أن تكمل بدراستين قانونية ومالية.¹

✓ جدول حسابات النتائج:

يعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة، دون تحديد تواريخ تسجيل لها، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة، فهو يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة وتحليل نشاط المؤسسة من جهة ولتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى، لقد وضع الجدول ليعطي النتائج على خمسة مستويات.

- **الهامش الإجمالي:** يعتبر عنصر مهم في تحليل نشاطات المؤسسات التجارية وينتج عن الفرق بين العنصرين الأساسيين في هذا النشاط وهما: مبيعات البضائع وتكلفة البضائع المباعة.

- **القيمة المضافة:**² تعد مفهوما اقتصاديا أكثر منه محاسبيا، يعني القيمة التي تم إنتاجها بواسطة مختلف عوامل الإنتاج خلال العملية الإنتاجية ويمكن النظر إليها من زاويتين مختلفتين فغي الفرق بين ما تم إنتاجه والاستهلاك الوسيط من جهة وأنها تمثل مجموعة عوائد عوامل الإنتاج من جهة أخرى ويتم حسابها محاسبيا بموجب العلاقة التالية:

القيمة المضافة = الهامش الإجمالي + إنتاج الدورة - (مواد ولوازم مستهلكة + خدمات)

- **نتيجة الاستغلال:** تتمثل في الربح الناتج عن نشاط الاستغلال الذي قامت به المؤسسة ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

نتيجة الاستغلال = القيمة المضافة + نواتج مختلفة وتحويل تكاليف الاستغلال - (مصاريف المستخدمين + ضرائب ورسوم + مصاريف مالية + مصاريف مختلفة + مخصصات الاهتلاكات و المؤونات)

- **نتيجة خارج الاستغلال:** تنتج عن الفرق بين نواتج خارج الاستغلال ومصاريف خارج الاستغلال.

¹ ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق، الجزائر، 1991، ص20.

² إلياس بن ساسي، التسيير المالي والإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص59

- نتيجة الدورة: هي نتيجة الجمع الجبري بين نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال.

✓ الملاحق:

الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة، هدفه هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر.

يجب على الملاحق أن تمكن الأطراف الموجه إليها الميزانية وجدول النتائج من الفهم الجيد لها، وتقدم هذه

الملاحق نوعين من المعلومات الممكنة او الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج، المعلومات غير المرقمة تتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة.

المبحث الثالث: طرق تقييم الأداء المالي

إن تقييم الأداء المالي للمؤسسات يهدف إلى قياس قدرتها على تحقيق الأرباح والعوائد وكذلك مدى قدرتها على مواجهة الالتزامات ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بالقيام بالتحليل من خلال استخدام مؤشرات المالية و النسب.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم فيعتبر تشخيص للحالة للمؤسسة لفترة معينة باستعمال وسائل وطرق تهدف بمجملها إلى فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وهذا الفحص يكون عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية المتبعة لفهم مداولاتها ومحاوله تفسيرها.

الفرع الأول تعريف التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي إذ من الضرورة التعرف على المركز المالي الحالي للمنشأة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل لذا فإنه يعتبر أداة للكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح.¹

يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما، لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقديم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك تشخيص أية مشكلة موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.²

يعرف أيضا التحليل المالي على انه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والتنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى، وذلك ليتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة قصد اتخاذ القرار.³

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

يمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي:

- يمد متخذي القرارات بالمؤشرات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة؛

¹ خلدون إبراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، 2001، ص 93.

² ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 90.

³ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، عمان، ص 25.

- يساهم في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، وتقييم أداء المشاريع كما يساهم في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع؛

- يساعد في التوقع المستقبلي للوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة؛

إن الأهمية البالغة التي يتميز بها التحليل أدت إلى تعدد الجهات المستفيدة، والمتمثلة في:¹

1- إدارة المؤسسة: تستفيد من التحليل المالي في تحديد:

- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة والربحية؛

- معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة؛

- تقييم منجزات المؤسسة في مجال التسويق والبيع و الإنتاج؛

-التنبؤ بالمستقبل.

2- الدائونون: تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في الوضع الائتماني للمؤسسة، وهيكل تمويلها ودرجة

السيولة لديها، و مدى قدرتها على السداد في المدى الطويل والقصير، و درجة ربحية المؤسسة.

3- المستثمرون: يستفيدون من التحليل المالي في معرفة القوى الإدارية للمؤسسة، ونصيب حملة الأسهم في

المؤسسة من الأرباح وسياستها في توزيع الأرباح ومدى استمرارها من سنة إلى أخرى ونسب التوسع في المؤسسة.

4- بيوت الخبرة المالية: تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة المعلومات عن المؤسسة، ومدى مساهمتها

في الاقتصاد المحلي.

5- أسواق المال: من متطلبات إدراج المؤسسات لتداول أسهمها في الأسواق المالية هو نشر الكشوفات المالية

لستين متعاقبتين وتقوم أسواق المال بتحليل هذه الكشوفات ونشرها في دوريات ونشرات لتوضيح الأداء التاريخي

للمؤسسات ومساعدة المستثمرين والمهتمين في اتخاذ قراراتهم وفق أسس علمية.

6- الدولة: تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي في رقابة الأسعار وفي تحصيل

الضرائب ورقابة المؤسسات التي تتمتع بدع حكومي، كما تستخدم مؤشرات للتحليل المالي في إعداد الخطط

المستقبلية على المستوى الكلي أو القطاعي.

¹ خلدون إبراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

الفرع الثالث: أهداف التحليل المالي

تنقسم أهداف التحليل المالي إلى أهداف داخلية و أهداف خارجية:

1- الأهداف الخارجية: وهي الأهداف التي يسعى الطرف الخارجي من المؤسسة إلى تحقيقها من خلال التحليل المالي ونذكر منها:¹

- معرفة مختلف الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة تحمل نتائج القروض؛
- اتخاذ قرار فيما يخص عقد القرض عند لجوء المؤسسة إلى البنك؛
- تقييم النتائج المالية إذ بواسطتها يتم تحديد الوعاء الضريبي؛
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات أخرى من نفس القطاع؛
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة والتأكد من صلاحية السياسة المالية المطبقة واقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية واستقلالية المؤسسة.

2- الأهداف الداخلية:²

- البحث عن شروط التوازن وقياس مردودية الأموال المستثمرة؛
- معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية؛
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية للفترة تحت التحليل وبصفة عامة إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛
- تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة؛
- إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك عن طريق الدراسات التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها أو محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها مما يساعدنا على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة؛
- تنظيم ووضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط المؤسسة وجعلها كذلك كأساس للتقديرات المستقبلية مثل الميزانية التقديرية للاستثمارات؛

¹ رشاد العصار و آخرون، التحليل المالي والمحاسبي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، ص 154.

² ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - الادارة المالية، الدار المحمدية، الجزائر، 1999، ص 11-12.

- توفير المعلومات والبيانات لسياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار، الاختيار بين وسائل التمويل وسياسة القروض، اتجاه الأرباح وتغيير رأس المال.

المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

يمكن تعريف التوازن المالي بأنه " التفاعل القيمي والزمني بين الموارد المالية في المؤسسة واستعمالاتها " ¹.

ومن أهم مؤشرات التوازن المالي نذكر:

الفرع الأول: رأس المال العامل

1- تعريف رأس المال العامل :

يعرف رأس مال العامل بأنه " الفرق بين أصول الشركة وخصومها المتداولة "

كما يعرف أيضا " ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي يتم تمويله بأموال طويلة الأجل " ²

يشار إلى الرأس المال العامل بأنه الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة

● **رأس المال العامل = الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة.**

والموجودات المتداولة هي التي تمتاز بسرعة دورانها إي سهولة تحويلها إلى نقدية ومثال على ذلك النقد الجاهز في صندوق الشركة وحساباتها الجارية في البنوك، وأوراق القبض و الأوراق المالية المتداولة، والمدينون والمصاريف المدفوعة مقدماً بالإضافة إلى المخزون السلعي.

أما المطلوبات المتداولة فهي ديون يتوجب الوفاء بها في تواريخ استحقاقها، ومثال على ذلك أوراق الدفع، القروض القصيرة الأجل والفوائد المستحقة عليها خلال السنة الجارية والمصاريف مثل الأجور و الرواتب و الضرائب و التأمينات غيرها. ³

ويمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين:

من أعلى الميزانية:

¹ شبيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، الجزء الأول، 2008، ص 213.

² عليان شريف و آخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 117.

³ علي عباس، الإدارة المالية، اثناء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2008، ص 285.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

ومن أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

من خلال العلاقة التي يحسب بها رأس المال العامل نجد ثلاث حالات يمكن أن يكون عليها:

✓ رأس مال عامل موجب: في هذه الحالة الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ويبقى للمؤسسة هامش أمان لتمول به جزء من الأصول المتداولة، لكن المؤسسة عليها أن تتأكد إن كان يمول المخزون الأدنى.

✓ رأس مال عامل معدوم: هنا المؤسسة تمول أصولها الثابتة بطريقة مناسبة مع عدم تحقيق أي هامش، هذه الحالة غير آمنة إذا تم تضييعها.

✓ رأس مال عامل سالب: هذه الحالة غير جيدة للمؤسسة لأنها تمول جزء فقط من أصولها الثابتة بأموال دائمة.¹

2- أنواع رأس المال العامل

بالإضافة إلى رأس المال العامل الصافي هناك أنواع أخرى من رؤوس الأموال العاملة هي:²

1-2 رأس المال العامل الإجمالي: ويمثل الأصول قصيرة الأجل أي هو مجموع الأصول المتداولة، والهدف من

دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها أصولها المتداولة.

ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

¹ حياة بقراري، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² مرجع سبق ذكره، شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 186.

2-2 رأس المال العامل الخاص: ويسمح رأس المال العامل الخاص بمعرفة مقدار الأصول الثابتة الممولة بالأموال الخاصة بدون الديون. ويحسب بالعلاقة التالية

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

2-3 رأس المال العامل الأجنبي: وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{الديون (طويلة ومتوسطة الأجل)} + \text{الديون قصيرة الأجل}$$

الفرع الثاني: احتياج رأس المال العامل

هو الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة وبصفة دقيقة ديونها المستحقة في هذا التاريخ وتسمى أيضا الاحتياجات الصافية لتمويل دورة الاستغلال. وتنشأ هذه الاحتياجات نتيجة الفروقات الزمنية الفاصلة بين لحظة التسديد ولحظة التحصيل ففي العادة تقوم المؤسسة بشراء، تخزين وبيع جزء من الإنتاج يعطى بديون قصيرة الأجل، وجزء يمثل احتياجا هيكليا لا بد أن يغطي بتمويل دائم (رأس مال العامل) لمواجهة هذا الفرق الزمني بين التسديد والتحصيل، ويمكن حسابه كما يلي:¹

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = \text{احتياجات التمويل} - \text{موارد التمويل}$$

ومن خلال هذه العلاقة نجد أن لاحتياج رأس المال العامل ثلاث حالات:²

✓ احتياج رأس المال العامل موجب: نفسر في هذه الحالة أن دورة الاستغلال تحتاج إلى تمويل أكبر مما هو متوفر لديها، بمعنى آخر أن المؤسسة تحتاج إلى جزء من الأموال الدائمة لتغطية العجز ويحسب هذا الاحتياج بالفرق بين احتياجات التمويل وموارد التمويل.

¹ نسرين بلقيط، عبلة بارس، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل تغيرات سعر الصرف، مذكرة ماستر في العلوم المالية، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، 2015-2016، ص 49.

² المرجع نفسه، ص 50.

- ✓ احتياج رأس المال العامل معدوم: تساوي الاحتياجات مع موارد التمويل يجعل دورة الاستغلال مكتفية بحجم تمويلاتها وهي وضعية مثلى تبحث المؤسسة دوما للوصول إليها غير أنها تعتبر وضعية نظرية.
- ✓ احتياج رأس المال العامل سالب: فسر هذه الحالة أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل أي أن المؤسسة توفرت على قروض من دائنيها تفوق احتياجاتها الاستغلالية وهي وضعية لا يمكن الحكم عليها بالإيجاب أو السلب إلا بعد دراسة مجموعة من العناصر حول دوران عناصر الأصول.

الفرع الثالث: الخزينة الصافية

هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياج رأس المال العامل}$$

هناك ثلاث حالات للخزينة هي:

- ✓ الخزينة موجبة: تعتبر الخزينة في هذه الحالة موجبة لكن للوصول للمثالية يجب على المسير المالي اتخاذ قراراته لتفادي تجميد النقدية.
- ✓ الخزينة معدومة: أي أن المؤسسة في هذه الحالة حققت توازنا ماليا معدوم، وبالتالي لا بد لها من البحث عن موارد جديدة لضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.
- ✓ الخزينة السالبة: في هذه الحالة لم تحقق المؤسسة توازنا ماليا، وبالتالي فهي بحاجة إلى موارد مالية إضافية من اجل ضمان استمرارية النشاط.¹

¹ إيمان حفيظي، رحمة هجرسي، دور نظام مراقبة التسيير في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، فرع علوم مالية، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، 2014-2015، ص 60.

شكل رقم 03: وضعية الخزينة

الخزينة < 0	BFR	FR
	TN	

الخزينة = 0	BFR	FR
-------------	-----	----

الخزينة > 0	BFR	FR
		TN

المصدر: من اعداد الطلبة

المطلب الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب المالية:

هناك عدد كبير من نسب التحليل المالي إلا أننا سوف نقتصر على دراسة عدد محدود منها في مجموعات:

الفرع الاول: نسب الهيكلية:

و هي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة و الموضوعية لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول و كذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم ، و تعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل الشمولي للمؤسسة و تتمثل فيما يلي:¹

1- نسب هيكلية الاصول :

نسب هيكلية الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

¹ مرجع سبق ذكره ، عادل عشي ، الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية قياس و تقييم ، ص 68.

2- نسب هيكلية الخصوم :

نسب هيكلية الأصول الدائمة = الأموال الدائمة / مجموع الخصوم

نسب هيكلية الديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم

نسب هيكلية الديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم

3- نسب التمويل: تعد هذه النسب مؤشر تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة والأجنبية في تمويلها

العلام، ومن أهم هذه النسب:

3-1 نسب التمويل الدائم : تشير هذه النسب إلى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، و تحسب كما

يلي:¹

نسب التمويل الدائم = الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة

- نسبة التمويل الدائم < 1 : يعني أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة وبقي فائض

استعمال في تمويل الأصول المتداولة وهو يمثل رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

- نسبة التمويل الدائم > 1 : هذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الغير جارية أي

أن رأس المال العامل الدائم سالب والحالة المالية سيئة كون الديون قصيرة الأجل تمويل الأصول

الثابتة وهي طريقة تمويل غير عقلانية.

- نسبة التمويل الدائم = 1 : يعني هذا انعدام رأس المال العامل الصافي وهذا في غير صالح

المؤسسة ويقودنا الحديث عن الأسباب العامة لتكوين رأس المال العامل الدائم.

¹ بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال، دار الطباعة والنشر والتوزيع، 1999 ، ص 110.

2-3 نسب التمويل الخاص (التمويل الذاتي):¹

نسب التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

إذا كان = 1 فهذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم، أي أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة، أما ديون وهي الحالة المثلى .

• إذا كان < 1 يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة دون اللجوء إلى ديون، وهي الحالة المثلى

3-3 نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة

وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، وتحسب بالعلاقة التالية:²

نسب الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الأصول

- النسبة > 1 : تعني أن المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد

المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات ، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة

- النسبة < 1 : تعني أن المؤسسة تستطيع التعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد

الديون.

الفرع الثاني: نسب السيولة³

وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول

المتداولة. ويهتم مقرضوا الأموال قصيرة الأجل لهذه المجموعة من النسب بصفة خاصة وذلك إلى جانب اهتمام كل

من الإدارة والملاك.

¹ ناصر دادن عدون ، التحليل المالي ، دار المحمدية العامة ، ص 79.

² مبارك لسلوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر، 2004 ، ص 45.

³ محمد صالح الحناوي، وآخرون، اساسيات الادارة المالية، الدار الجامعية لطبع والنشر والتوزيع، 2001، ص 69-75.

ولكن على الرغم من دلالة هذه النسب إلا أن مقاييس السيولة التي تعبر عنها يمكن أن تصبح عديمة الفائدة ويرجع ذلك إلى أنها تعتمد على الأصول والالتزامات (الخصوم) قصيرة الأجل التي تتميز بالتغيرات السريعة في قيمتها.

1- نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول:

الأصول المتداولة هي تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في المدى القصير أما الالتزامات الجارية فهي تلك الالتزامات التي يجب سدادها في فترة زمنية قصيرة نسبياً. ويعرف الفرق بين هذين العنصرين بصافي رأس المال العامل والذي يقيس حجم النقدية المتاحة (أو شبه النقدية) والذي يمكن للمؤسسة أن تلجأ إليه لذلك قد يكون من المفيد أن ننسب صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول كالتالي:

$$\text{صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2- نسبة التداول (نسب السيولة العامة): هي النسبة التي تشير إلى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل اعتماداً على أصولها المتداولة.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة وكلما زادت هذه النسبة دل على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون اللجوء إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة.

3- نسبة السيولة السريعة: تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحويل إلى نقدية لقياس درجة سيولة المؤسسة ويرجع ذلك إلى أنه عادة ما تواجه المؤسسة بعض الصعوبات عند قيامها بتصريف المخزون بل أن البعض يرى أن المشاكل النقدية التي تواجه المشروعات تكون عادة ناتجة عن فشل الشركة في بيع مخزونها من المنتجات التامة الصنع بقيمة أكبر من تكاليف التصنيع و الإنتاج. لهذه الأسباب قد تهتم الإدارة بنقدية و الأوراق المالية والذمم فقط.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{(الأصول المتداولة - المخزون)}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{(النقدية + الاستثمارات قصيرة الأجل + الذمم)}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

4- نسبة السيولة الحالية : تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل و الاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط ، و تحسب كما يلي :

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{خزينة الأصول}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية ديون قصيرة الأجل بالسيولة التي تتوفر لديها.

الفرع الثالث: نسب النشاط

تقيس نسب النشاط مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول، إي تقيس مدى الكفاءة في إدارة الأصول. ولعل إدارة المؤسسة وحملة أسهمها هم أكثر المهتمين بهذه المجموعة من النسب. وتعتبر نسب النشاط مؤشرا عما إذا كان الاستثمار في الأصول اقل أو أكثر من اللازم. فالاستثمار الزائد عن الحاجة، شأنه شأن الاستثمار الذي لا يكفي لتغطية الاحتياجات، يعد عائقا أمام تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة وهو تعظيم ثروة الملاك.

إن الاستثمار الزائد في المخزون مثلا يعني أن جزءا من الموارد المالية للمؤسسة معطل في استثمار لا يتولد عنه أي عائد بل وتحمل المؤسسة في سبيله مزيدا من مصروفات التخزين. ومن ناحية أخرى فان عدم كفاية الاستثمار في المخزون قد يترتب عليه فشل المؤسسة في الاستجابة إلى طلبات العملاء، الأمر الذي يترك أثرا عكسيا على حجم المبيعات. وفيما يلي نتناول أهم نسب النشاط و أكثرها شيوعا¹.

¹ منير ابراهيم هندی، الإدارة المالية -مدخل تحليلي معاصر-، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-94.

1- معدل دوران الأصول المتداولة: ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد المبيعات منه.

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{صافي الأصول المتداولة}$$

2- معدل دوران الأصول الثابتة: ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة الأصول الثابتة، فاذا وجد أن معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة يفوق مثيله على مستوى الصناعة، فإن ذلك يعني إما كفاءة عالية في استغلال الأصول الثابتة أو عدم كفاية الاستثمار في تلك الأصول. أما في حالة انخفاض معدل الدوران عن مثيله على مستوى الصناعة، فإن هذا قد يعني إما انخفاض الكفاءة في استغلال الأصول أو المغالاة في الاستثمار فيها.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{صافي المبيعات} / \text{صافي الأصول الثابتة}$$

الفرع الرابع: نسب الربحية

تقيس مدى ربحية المؤسسة على المدى القصير والبعيد لضمان استمرارية المؤسسة وستتطرق لبعضها في الآتي:¹

1- نسب ربحية الأصول: مدى ربحية الأصول بعيد عن كيفية تمويل هذه الأصول سواء من أصول المؤسسة أو الغير، ودون تحميل هذا العائد أي أعباء أو تكاليف.

$$\text{نسب ربحية الأصول} = \text{نتيجة الصافية} / \text{مجموع الأصول}$$

2- نسب ربحية الأموال الخاصة: توضح هذه النسبة صافي عائد رأس مال المشروع بعد خصم الضرائب.

$$\text{نسب ربحية الأموال الخاصة} = \text{نتيجة الإجمالية} / \text{الأموال الخاصة}$$

3- نسبة الربح الصافي: وتعني قدرة المؤسسة على توليد الأرباح بعيد عن مختلف المصاريف.

$$\text{نسبة الربح الصافي} = \text{نتيجة الصافية} / \text{رقم الأعمال}$$

¹ ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 18.

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال هذا الفصل أن الأداء بشكل عام هو مفهوم واسع ومتغير بالنظر لتعدد الأبعاد التي من خلالها يمكن تعريفه وتحليله وتقييمه، وعلى غرار تعدد البحوث والدراسات فالأداء هو تمثيل للقياس الذي يمكن من إعطاء حكم تقييمي للأنشطة، النتائج، المنتجات، وهذا ما جعله يكتسي أهمية بالغة تتمثل أساسا في معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج و أهداف متطابقة أو على تحقيق الخطط المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لها.

يعتبر الأداء المالي أحد المقومات الأساسية لمسيرى المؤسسات، وذلك لنجاعته وتحقيقه نظام متكامل للمعلومات الدقيقة الموثوق بها، ويمكن تقييم الأداء المالي للمؤسسات من خلال مؤشرات التوازن والنسب المالية باعتبارها وسيلة تساعد في الكشف عن النقائص والبحث عن أسبابها معالجتها لتفاديها مستقبلا، إذ أن أهداف المؤسسات قد تحولت من التحقيق الدائم للأرباح إلى البقاء والاستمرارية.

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية
للمؤسسة الوطنية للرخام - بومهرة
أحمد - قائمة

مقدمة الفصل :

تسعى أي مؤسسة إلى تحقيق الأهداف المرسومة بالمقابل قد تواجه بعض التغيرات المستقبلية الغير متوقعة و هذا ما يدفعها إلى تقييم و دراسة جل المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها حتى لا يختل الأداء العام للمؤسسة. بعد الإحاطة بالجانب النظري و المتعلق بدراسة المفاهيم الأساسية للمشاريع الاستثمارية و طرق تقييمها و أيضا طرق تقييم الأداء المالي في المؤسسات و مختلف المفاهيم المتعلقة به ، و من أجل إعطاء صورة أدق على واقع الدراسة سنحاول تطبيق ما تم دراسته في الجانب النظري على الجانب التطبيقي و ذلك على مستوى المؤسسة الوطنية للرخام بقالمة - بومهرة حمد _ و سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين هي:

المبحث الأول : تقديم المؤسسة الوطنية للرخام (بومهرة احمد).

المبحث الثاني: أثر دراسة المشاريع على تحسين أداء المؤسسة.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للرخام (بومهرة أحمد)

سنحاول من خلال هذا المبحث استعراض المؤسسة الوطنية للرخام بقالمة

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة و أسباب اختيار موقعها

سنتناول في هذا المطلب التعريف العام للمؤسسة الوطنية للرخام و أسباب اختيار موقعها على فرعين:

الفرع الأول: تعريف المؤسسة

تأسست مؤسسة الرخام بسكيكدة سنة 1983، على يد خبراء ومهندسين من إيطاليا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 83/443 المؤرخ في 1983/07/16 والمتعلق باعادة هيكلة الشركات، حيث انبثقت عن المؤسسة الوطنية للأبحاث المنجمية " سوناريم " التي قسمت إلى سبع مؤسسات هي:

- المؤسسة الوطنية للرخام؛

- شركة أسمي دال؛

- الشركة الوطنية للملح؛

- شركة فرفوس للحديد و الصلب؛

- المؤسسة الوطنية للحصى؛

- شركة موبيدال والمبيدات؛

- شركة انيوف.

وتقع وحدة قالمة للرخام ببلدية بومهرة أحمد، على الطريق الرابط بين بلديتي بومهرة أحمد وجباله لخميسي يحدها من الشمال واد سيبوس ومن الجنوب وحدة إنتاج البلاط.

تقدر مساحتها بمكتار و نصف، والتي تعود ملكيتها الأصلية إلى الدولة، فهي تعتبر مؤسسة عمومية اقتصادية، وقد دخلت في طور التشغيل سنة 1995 برأس مال إجمالي قدرها 730 مليون دج.

تضم الشركة الوطنية للرخام 81 عامل، نشاطها الأساسي استخراج، تحويل، وبيع الرخام أما نشاطها الثانوي فهو بيع بقايا الرخام، في شكل مشتقات الرخام، تحصل على المادة الأولية للرخام الأبيض من سكيكدة أما الرخام الأحمر من ماونة "قالمة".

الفرع الثاني : اسباب اختيار الموقع

- من أهم أسباب اختيار الموقع الحالي للمؤسسة وما يقدمه لها من مزايا نذكر:
 - تسهيل إستغلال محجرة الرخام " قالمة " لأن المنطقة غنية بالمادة الأولية " الرخام " ؛
 - لقربها من الوادي لإستغلال الماء في الآلات ؛
 - الموقع المعزول لتفادي إزعاج السكان ونظرا لما تحدثه الآلات من ضجيج وغبار .
- ويقوم نشاط المصنع على تحويل الرخام من المادة الخام إلى المادة النهائية الصالحة للإستعمال ، وتقوم بالإنتاج حسب الطلبات التي يقدمها الزبائن لهم .

المطلب الثاني : أهداف المؤسسة و العوائق التي تواجهها:

الفرع الأول : أهداف مؤسسة الرخام

- تهدف المؤسسة الوطنية للرخام إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها :
- تعظيم قيمة الوحدة؛
 - الإستمرارية و تحقيق الربح ؛
 - محاولة إدراج نوعية جديدة في السوق ؛
 - المنافسة مما يؤهلها لإحتلال المراتب الأولى ؛
 - توفير نوعيات مختلفة من الرخام ؛
 - تغطية متطلبات الزبائن؛
 - محاولة تحسين العمل الإشهاري و الاعلامي لمختلف منتجاتها ، و هذا بهدف ترقية مبيعاتها ؛
 - تحقيق الإكتفاء الذاتي و تقليل من التبعية الخارجية من ناحية إنتاج الرخام .

الفرع الثاني : العوائق التي تواجه المؤسسة

- تعاني المؤسسة من عدة عوائق نذكر أهمها في النقاط التالية:
- ضيق مساحة المصنع التي لا تسمح بالتوسع ؛
 - نقص نوعية المادة الأولية من الرخام الأبيض التي يتم تمويلها من سكيكدة ؛
 - كثرة المنافسين و استخدامهم طرق غير شرعية في التسويق مثل : إلغاء الضريبة لجلب الزبائن ، العروض الخاصة و مدة الانتظار .

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للرخام و شرحه

و تضم المديرية ما يلي:

1 الأمانة العامة : ويطلق عليها هذا الإسم لكونها شديدة الحرص على أسرار المؤسسة ، فهي المسؤولة على كل المعلومات الخاصة بنشاطات المؤسسة ، كما أن لها علاقة وطيدة بالإدارة العامة.

2 قسم الوقاية : تتكون من رئيس المصلحة ، رئيس الفوج ، وأعوان الامن ، وهي المسؤولة عن حماية العمال وتوفير الامن داخل الوحدة ، و المراقبة اليومية لدخول و خروج العمال.

3 قسم المحاسبة و المالية: يضم هذا القسم ثلاثة أعضاء رئيس المصلحة ، المحاسب الرئيسي ، أمين الصندوق ، حيث تقوم هذه المصلحة بتجميع العمليات المالية و المحاسبية التي تجرى بين المصالح الأخرى لمعرفة مركزها المالي ، وذلك بعد استخراج النتائج السنوية.

4 قسم الموارد البشرية : يتكون من رئيس مصلحة الموارد البشرية المكلف بالنزاعات وهو عصب المؤسسة ، أي الرابط بين العمال و المدير ابتداء من التوظيف إلى التقاعد ، حيث نقوم بتحضير العطل ، التأمينات ، الترقيات ، وإعداد كشف الرواتب لكل عامل وذلك شهريا .

5 قسم التقنية "الانتاج" : يتكون هذا القسم من ورشتين واحدة للإنتاج و الأخرى لتخزين ومصلحة الصيانة التي لها فعالية كبيرة بالوحدة فهي تقوم بصيانة التجهيزات للحفاظ عليها ، حيث تخصص سنويا فترة إجراء عمليات الصيانة ، وتضمن صيانة المصنع و المحجرة ، وظيفة هذا القسم تتمثل في تحويل المادة الأولية إلى منتج تام الصنع .

6 قسم التسويق : يتكون من رئيس المصلحة ، مصلحة البيع ، و المكلف بالتسويق ، وتقوم هذه المصلحة بعدة نشاطات منها:

- تسجيل قائمة الزبائن وتحديد الكمية المخصصة لهم ؛

- استلام طلبات الزبائن وإعطائها لمصلحة الإنتاج لإعداد طلب الإنجاز؛

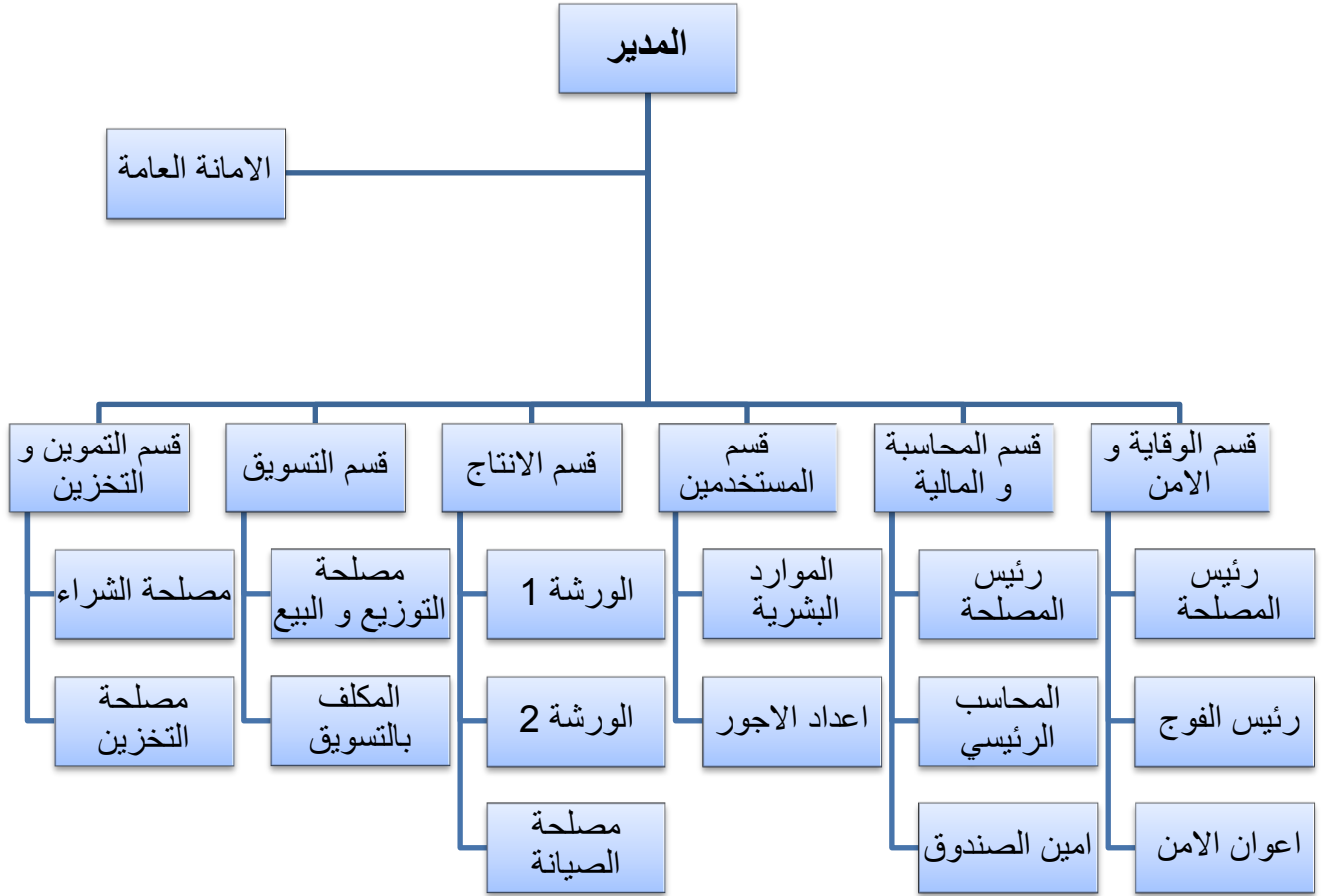
- مناقشة الطلبية مع الزبون من حيث وقت تسليم السلعة ودفع العربون.

7 قسم التمويل: يتكون من رئيس المصلحة، مصلحة الشراء ، مصلحة التخزين ، حيث تمثل المرتبة الأولى وذلك لتعدد المهام التي تشرف عليها و التي تتمثل في توفير حاجيات المصنع من المواد الأولية وقطع الغيار وتخزينها إلى حين الحاجة .

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للرخام - بومهرة أحمد - قالة

و الشكل التالي يعرض فيه الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للرخام حمل الدراسة كما يلي:

- الشكل رقم 02 : الهيكل التنظيمي لمؤسسة الرخام -بومهرة احمد- قالة



المصدر: مصلحة المحاسبة و المالية للمؤسسة.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة العمومية للرخام

في هذا المبحث سنحاول استعراض مختلف الميزانيات المالية لتقييم أداء مؤسسة الرخام و ذلك من خلال النسب المالية و بعض من مؤشرات التوازن المالي.

المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية و جدول حساب النتائج لسنتي 2016 - 2017:

سنترك في هذا المبحث إلى عرض الميزانيات المالية المفصلة و المختصرة و أيضا حساب النتائج

من خلال فرعين

الفرع الأول: الميزانيات المالية و جدول حساب النتائج لسنة 2016

1- الميزانية المالية المفصلة لسنة 2016 :

1-1 جانب الأصول:

الجدول رقم 01: جانب الأصول للميزانية المالية المفصلة لسنة 2016

المجموع	المبلغ الصافي	مخصصات الاهتلاك	المبلغ الاجمالي	الاصول
	155200.00	159300.00	314500.00	أصول غير الجارية تثبيات معنوية
155200.00	155200.00	159300.00	314500.00	مجموع تثبيات المعنوية
	18090000.00		18090000.00	تثبيات عينية أراضي
	61545965.86	150594119.87	212140085.73	مباني
	164771704.60	139112356.59	303884061.19	تثبيات عينية أخرى
	27376828.19	19081059.91	46457888.10	تثبيات يجرى انجازها
	1949623.47		1949623.47	
273734122.12	273734122.12	308787536.37	582521658.49	مجموع التثبيات العينية
				تثبيات المالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بما قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
60696.20	60696.20		60696.20	
60696.20	60696.20		60696.20	مجموع التثبيات المالية
273950018.32	273950018.32	308787536.37	582896854.69	مجموع الاصول الغير جارية
80894912.50	80894912.50	1283574.58	82178487.08	الاصول الجارية مخزون و منتجات قيد التنفيذ

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للرخام - بومهرة أحمد - قائمة

	321266.61	3072815.79	3394082.40	حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن
	822774.70		822774.70	المدينون الاخرون
	132757.66		132757.66	الضرائب و ماشاؤها
1276616.97	1276616.97	3072815.79	4349432.76	مجموع حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
	4796157.36		4796157.36	الموجودات و ما شابهها الاموال الموضفة و الاصول المالية الجارية الاخرى الخزينة
4796157.36	4796157.36		4796157.36	مجموع الموجودات و ما شابهها
86967868.83	86967868.83	4356390.37	91324259.20	مجموع الاصول الجارية
360917887.15	360917887.15	313313226.74	676221113.89	المجموع العام للاصول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للوحدة.

2-1 جانب الخصوم :

الجدول رقم 02: جانب الخصوم للميزانية المالية المفصلة لسنة 2016

المجموع	المبلغ الصافي	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره علاوات و احتياطات - احتياطات مدجة فارق المعادلة
	7005275.04	
	303557228.15	رؤوس أموال خاصة أخرى _ ترحيل من جديد
310562503.19	310562503.19	مجموع الاموال الخاصة
		الخصوم غير الجارية قروض و ديون مالية ضرائب مؤجلة و مرصودة لها ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
	20555137.97	
20555137.97	20555137.97	مجموع الخصوم غير الجارية
		الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقه ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
	15454953.57	
	2575166.91	
	11770125.51	

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للرخام - بومهرة أحمد - قالمة

29800245.99	29800245.99	مجموع الخصوم الجارية
360917887.15	360917887.15	مجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للوحدة.

2- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016 :

الجدول رقم 03 : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016:

المبالغ	الخصوم		المبالغ	الأصول
310562503.18	أموال خاصة	الأموال	273950018.32	الاستثمارات الثابتة
20555137.97	ديون ط . م . أ	الدائمة	80894912.50	قيم الاستغلال
29800245.99	ديون قصيرة		1276616.97	القيم المحققة
	الاجل		4796157.36	القيم الجاهزة
360917887.15	مجموع الخصوم		360917887.15	مجموع الأصول

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول رقم : 01 - 02 (الميزانية المالية المفصلة).

3- جدول حساب النتائج لسنة 2016:

الجدول رقم 04 : جدول حساب النتائج لسنة 2016

دائن	مدين	البيان	
	121379491.86	رقم الأعمال	70
	11339159.43	الإنتاج المخزن أو النقص من المخزون	72
	3661603.05	الإنتاج المثبت	73
	38624316.71	اعانات الاستغلال	74
	144903046.09	1- إنتاج السنة المالية	
18698804.43		المشتريات المستهلكة	60
6799556.79		الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	62+61
25498361.22		2- استهلاك السنة المالية	
	1194046.84.87	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	
65556162,26		أعباء المستخدمين	63
1341544.85		الضرائب و الرسوم و المدفوعات المتشابهة	64
	52506977.76	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال	
	695189.78	المنتوجات العملية الأخرى	75
257243.94		الأعباء العملية الأخرى	65

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للرخام - بومهرة أحمد - قالمة

16437032.87		المخصصات للاهتلاكات و المؤونات	68
	5511222.97	استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات	78
	52611525.61	5- النتيجة العملياتية	
	-	المنتوجات المالية	76
10592411.91		الاعباء المالية	66
10592411.91		6- النتيجة المالية	
	42019113.70	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)	
116246745.18		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	
119682757.05		الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	
		مجموع منتوجات الأنشطة العادية	
		مجموع اعباء الانشطة العادية	
3436011.87	-	8- النتيجة الصافية للانشطة العادية	
	-	العناصر غير العادية - منتوجات (يطلب بيانها)	77
-	-	العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)	67
	-	9- النتيجة غير العادية	
3436011.87	-	10- صافي نتيجة السنة المالية	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للوحدة.

الفرع الثاني: الميزانيات المالية و جدول حساب النتائج لسنة 2017

1- الميزانية المالية المفصلة لسنة 2017

1-1 جانب الأصول :

الجدول رقم 05: جانب الأصول للميزانية المالية المفصلة لسنة 2017

الأصول	المبلغ الإجمالي	مخصصات الاهتلاك	المبلغ الصافي	المجموع
أصول غير الجارية	314500.00	198100.00	116400.00	
تثبيتات معنوية				
مجموع تثبيتات المعنوية	314 500.00	198100.00	116400.00	116 400.00
تثبيتات عينية				
أراضي	18090000.00		18090000.00	
مباني	212140085.73	154062088.72	58077997.01	
تثبيتات عينية أخرى	314894493.98	148141417.71	166753076.27	
تثبيتات ممنوح امتيازها	46512302.48	21135654.14	25376648.34	
تثبيتات يجرى إنجازها	1949623.00		1949623.47	
مجموع التثبيتات العينية	593586505.19	323339160.6	270247345.18	270247345.18

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للرخام - بومهرة أحمد - قالمة

				تتبيات المالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الاصل
60696.20	60696.20		60696.20	
60696.20	60696.20		60696.20	مجموع التتبيات المالية
270424441.29	270424441.29	323537260.57	593961701.86	مجموع الاصول الغير جارية
82 685 582.42	82 685 582.42	1 239 586.98	83925 169.46	الأصول الجارية مخزون ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدمات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حساب دائنة اخرى واستخدمات مماثلة
	231465.06 845741.69	3072815.79	3304271.85 845741.69	
1077206.75	1077206.75	3072815.79	4150013.54	مجموع حسابات دائنة واستخدمات مماثلة
				الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
	5 606 862.52		5 606 862.52	
5 606 862.52	5 606 862.52		5 606 862.52	مجموع الموجودات وما شابهها
89 369 642.75	89 369 642.75	4 312 402.77	93 682 045.52	مجموع الاصول الجارية
359 794 084.04	359 794 084.04	327 849 663.34	687 643 747.38	المجموع العام للاصول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للوحدة.

1_2 جانب الخصوم:

الجدول رقم 06: جانب الخصوم للميزانية المالية المفصلة لسنة 2017

المجموع	المبلغ الصافي	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره علاوات واحتياطات - احتياطات مدجة فارق المعادلة
	-35 624 596.44	
	339 026 949.70	رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد
303 402 353.26	303 402 353.26	مجموع الأموال الخاصة
		الخصوم غير الجارية

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للرخام - بومهرة أحمد - قالمة

		قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ومرصودة لها ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
	19 841 526.16	
19 841 526.16	19 841 526.16	مجموع الخصوم غير الجارية
		الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
	15 659 067.45 6 724 742.41 14 166 394.76	
36 550 204.62	36 550 204.62	مجموع الخصوم الجارية
359 794 084.04	359 794 084.04	مجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للوحدة.

2- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017:

جدول رقم 07: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

المبالغ	الخصوم		المبالغ	الأصول	
303 402 353.26	أموال خاصة	الأموال	270 424 441.29	الاستثمارات الثابتة	
19 841 526.16	ديون ط. م. أ	الدائمة		82 685 282.48	قيم الاستغلال
36 550 204.62	ديون قصيرة الاجل	ديون قصيرة الاجل	1 077 197.75	القيم المحققة	
			5 606 862.52	القيم الجاهزة	
359 794 084.04	مجموع الخصوم		359 794 084.04	مجموع الأصول	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم: 05 - 06 (الميزانية المالية المفصلة)

3- جدول حساب النتائج لسنة 2017:

جدول رقم 08: حساب النتائج لسنة 2017

دائن	مدين	البيان	
	112022989.08	رقم الأعمال	70
	26402259.86	الإنتاج المخزن أو النقص من المخزون	72
	1369843.30	الإنتاج المثبت	73
	33777586.25	إعانات الاستغلال	74
	118028472.35	1- إنتاج السنة المالية	
19734527.46		المشتريات المستهلكة	60
1227593.12		الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للرخام - بومهرة أحمد - قالمة

			62+61
27916041.29		2- إستهلاك السنة المالية	
	90112431.06	3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)	
60354072.44		أعباء المستخدمين	63
1227593.12		الضرائب و الرسوم و المدفوعات المتشابهة	64
	28530765.50	4- الفائض الاجمالي عن الاستغلال	
	405881.79	المنتوجات العملية الاخرى	75
281953.60		الأعباء العملية الاخرى	65
14111708.44		المخصصات للاهتلاكات و المؤونات	68
	893925.20	استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات	78
	34090674.39	5- النتيجة العملية	
		المنتوجات المالية	76
18653763.94		الأعباء المالية	66
18653763.94		6- النتيجة المالية	
	15436910.45	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)	
		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	
86920536.39		الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	
122545132.83		مجموع منتجات الأنشطة العادية	
		مجموع أعباء الأنشطة العادية	
35624596.44		8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
	-	العناصر غير العادية - منتوجات (يطلب بيانها)	77
-		العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)	67
	-	9- النتيجة غير العادية	
35624596.44		10- صافي نتيجة السنة المالية	

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للوحدة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن

من أهم مؤشرات التوازن المالي التي يستخدمها المسيرين في تقييم الأداء المالي للمؤسسة هي : رأس مال

العامل ، إحتياج رأس المال العامل ، و الخزينة و لا يمكن حسابها إلا عن طريق الميزانية المالية

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للرخام - بومهرة أحمد - قالمة

الفرع الأول : حساب رأس المال العامل :

بالاعتماد على الميزانيات المالية المعروضة سابقا سنحاول حساب رأس المال العامل و جميع أنواعه لسنة

2016-2017 من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم 09 : حساب رأس المال العامل

البيان		طريقة الحساب	القيمة	
2017	2016		2017	2016
52819438.11	57167622.84	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	52819438.11	57167622.84
89369342.75	86967868.83	الأصول المتداولة	89369342.75	86967868.83
32977911.97	36612484.87	الاموال الخاصة - الاصول الثابتة	32977911.97	36612484.87
56391730.78	50355383.96	الديون ط م ا + الديون ق ا	56391730.78	50355383.96

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول رقم 03- 07 (الميزانيات المالية المختصرة).

التعليق :

✓ رأس المال العامل الصافي :

نلاحظ في سنة 2016 أن رأس المال العامل الصافي موجب بقيمة 57167622.84 دج و هذا دليل على

أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة و على المؤسسة أن تتأكد إن كانت تمويل المخزون الأدنى.

أما في سنة 2017 فنلاحظ إنخفاض في رأس المال العامل ليصل إلى 52819438.11 دج و هذا يدل إما

على إرتفاع في الأموال الدائمة من جهة أو إنخفاض في الأصول الثابتة من جهة أخرى.

✓ رأس المال العامل الاجمالي :

نلاحظ ارتفاع فيه من 86967868.83 دج الى 89369342.75 دج و هذا دليل على الزيادة في قيم

الاستغلال و القيم المحققة.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للرخام - بومهرة أحمد - قالمة

✓ رأس المال العامل الخاص :

أما بالنسبة لرأس المال العامل الخاص فنلاحظ أنه موجب خلال السنتين وقد تزايد من سنة 2016 إلى سنة 2017 وهذا يدل على أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة من أموالها الخاصة ووجود مقدار إضافي لتغطية الديون قصيرة الأجل.

✓ رأس المال العامل الأجنبي:

زيادة رأس المال العامل الأجنبي من 50355383.96 دج إلى 56391730.78 دج يدل على الزيادة في ديون المؤسسة .

الفرع الثاني: حساب إحتياج رأس مال العامل

من خلال ما تم دراسته في الجزء النظري يحسب إحتياج رأس المال العامل وفق العلاقة التالية :

الجدول رقم 10 : حساب إحتياج رأس المال العامل

البيان		طريقة الحساب	القيمة
2017	2016		
47 212 575.61	52371283.48	إحتياجات التمويل - موارد التمويل	

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول رقم 03- 07 (الميزانيات المالية المختصرة).

التعليق :

نلاحظ من خلال جدول احتياج رأس المال العامل أنه موجب في سنة 2016 بنسبة 52371283.48 دج ، و هذا ما يدل على أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية إحتياجات الدورة ، و هي بحاجة إلى موارد مالية أخرى .

أما في سنة 2017 فسجلنا انخفاض في احتياج رأس المال العامل ليصل إلى 47212575.61 دج و هذا راجع إلى زيادة في الخصوم المتداولة .

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للرخام - بومهرة أحمد - قالمة

الفرع الثالث: حساب الخزينة

سنحاول في هذا الفرع حساب الخزينة لسنتي 2016-2017 من خلال الجدول الموالي

الجدول رقم 11: حساب الخزينة

البيان		طريقة الحساب	القيمة	
			2016	2017
الخزينة		رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل	4796339.36	5607162.5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول رقم: 09-10 (رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل)

التعليق:

بعد حساب الخزينة لمؤسسة الرخام تبين انها موجبة في سنة 2016 بقيمة 4796339.36 دج و هذا ما يعكس وجود توازن مالي ما بين رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل ، أي أن رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل و هذه الحالة تعبر عن التوازن المالي الجيد للمؤسسة .

أما في سنة 2017 فنلاحظ وجود إرتفاع في الخزينة حيث سجلت قيمة 5607162.5 دج دلالة على أن رأس المال العامل قد سجل إرتفاع من جهة أو دلالة على انخفاض في احتياج رأس المال العامل من جهة أخرى ، و هذا يدل على أن المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة إلتزاماتها و احتياجاتها مع الغير .

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

سننتقل في هذا المطلب لطرق تقييم الاداء المالي للمؤسسة الرخام من خلال النسب المالية المدروسة في الجانب النظري .

الفرع الأول: نسب الهيكلية

في هذا الفرع سنحاول حساب أهم نسب الهيكلية المدروسة في الجانب النظري على مؤسسة الرخام محل الدراسة.

الجدول رقم 12 : حساب نسب الهيكلية

البيان		طريقة الحساب	النسبة	
			2016	2017
نسب هيكلية الأصول	نسب هيكلية الأصول المتداولة	الأصول المتداولة / مجموع الأصول	0.2409	0.2483

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للرخام - بومهرة أحمد - قائمة

0.89	0.86	الأموال الدائمة / مجموع الخصوم	نسب هيكلية الأصول الدائمة	نسب هيكلية الخصوم
0,102	0.08	الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم	نسب هيكلية الديون قصيرة الأجل	
0,055	0.057	الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم	نسب هيكلية الديون طويلة الأجل	
1.19	1.21	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	نسب التمويل الدائم	نسب التمويل
1,122	1.133	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	نسب التمويل الخاص	
0,84	0.86	الأموال الخاصة / مجموع الأصول	نسب الاستقلالية المالية	

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول رقم 03- 07 (الميزانيات المالية المختصرة).

2- التعليق :

✓ **نسب هيكلية الأصول :** في سنة 2016 تمثلت نسبة هيكلية الأصول المتداولة بالنسبة لمجموع الأصول ب 0.2409 و زادت بنسبة بسيطة في السنة الموالية لتصل إلى نسبة 0.2483 .

✓ **نسب هيكلية الخصوم :** نلاحظ تزايد طفيف من سنة إلى أخرى بالنسبة لنسب هيكلية الأصول الدائمة و الديون قصيرة الأجل أما نسب هيكلية الديون طويل الأجل فهو ثابت نسبيا.

✓ **نسب التمويل :**

- **نسبة التمويل الدائم :** هذه النسبة تقيس مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة ، ومن خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم غطى جميع الأصول الثابتة في سنة 2016 وقد إنخفض نسبيا في سنة 2017 - **نسبة التمويل الخاص:** تقيس مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة ومن خلال النسب المتحصل عليها خلال الفترة 2016-2017 نلاحظ أنها في سنة 2016 كانت أكبر من 1 أي 1.130 و سجلت انخفاض في سنة 2017 لتصل إلى 1.122 و هي أكبر من 1 أيضا، هذا يعني أن المؤسسة قادرة على التحكم في أصولها الغير جارية باستخدام أموالها الخاصة وهذا ما يشكل ضمانا للمتعاملين مع المؤسسة.

- **نسب الاستقلالية المالية:** من خلال الجدول نلاحظ أن النسب في السنتين متقاربة (0.86 و 0.84) على التوالي و هما اقل من 1 و هذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على الديون وهي غير مستقلة ماليا ، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية.

الفرع الثاني: نسب السيولة

في الجدول الموالي سنحاول حساب بعض نسب السيولة.

الجدول رقم 13: حساب نسب السيولة

النسبة		طريقة الحساب	البيان
2017	2016		
2.44	2.91	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	نسبة التداول
0.018	0.20	الأصول المتداولة - مخزون / الخصوم المتداولة	نسب السيولة السريعة
0.15	0.16	خزينة الأصول / الخصوم الجارية	نسبة السيولة الحالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول رقم 03-07 (الميزانيات المالية المختصرة).

التعليق:

✓ **نسب التداول:** نلاحظ أن النسبة خلال فترة الدراسة 2016-2017 أكبر من 1 (2.91-2.44) و هو مؤشر إيجابي لوضعية المؤسسة أي أنها تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها بفضل السيولة لديها.

✓ **نسب السيولة السريعة:** تعتمد هذه النسبة على استبعاد المخزون أي تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها من خلال تحويل أصولها إلى سيولة بسرعة دون اللجوء إلى تصفية المخزون و بعد استبعاده نلاحظ أن النسب في الفترة محل الدراسة على التوالي 0.20 - 0.018 و بما أن النسب اقل من 1 فيمكن القول أن المؤسسة لا تملك سيولة كافية لتغطية التزاماتها المالية قصيرة الأجل .

✓ **نسب السيولة الحالية:** تقوم هذه النسبة على القيم الجاهزة المتوفرة بالمؤسسة لسداد الالتزامات قصيرة الأجل ، و من خلال النسب في الجدول أعلاه فنلاحظ أن سنة 2016 سجلت 0.16 و سنة 2017 انخفضت إلى 0.15 و هي أقل من 1 و هذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل.

الفرع الثالث: نسب النشاط

الجدول رقم 14: حساب نسب النشاط

النسبة		طريقة الحساب	البيان
2017	2016		
1.25	1.39	صافي المبيعات / صافي الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة
0.41	0.44	صافي المبيعات / صافي الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية و جدول حساب النتائج.

التعليق:

✓ معدل دوران الأصول المتداولة: في سنة 2016 سجل معدل 1.39 و نلاحظ أن في سنة 2017 قد سجل انخفاض طفيف حيث أن هذا المعدل يعكس الكفاءة في إدارة الأصول المتداولة.

✓ معدل دوران الأصول الثابتة: ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة الأصول الثابتة ففي سنة 2016 كان المعدل 0.44 أما في سنة 2017 انخفض المعدل إلى 0.41، و هذا قد يعني إما انخفاض الكفاءة في استغلال الأصول أو المغالاة في الاستثمار فيها.

الفرع الرابع: نسب الربحية

الجدول رقم 15: حساب نسب الربحية

النسبة		طريقة الحساب	البيان
2017	2016		
-0.099	- 0.0095	نتيجة الصافية / مجموع الاصول	نسب ربحية الأصول
- 0.32	- 0.028	نتيجة الصافية / رقم الاعمال	نسبة صافي الربح

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية و جدول حساب النتائج.

التعليق:

نلاحظ أن النسب (ربحية الاصول و صافي الربح) سالبة في السنتين و هذا راجع إلى تحقيق المؤسسة نتيجة صافية سالبة

خلاصة الفصل :

بعد إجراء الدراسة الميدانية في المؤسسة الوطنية للرخام بقالمة - بومهرة أحمد - حاولنا أن نقدم تعريف كامل و شامل لها من حيث موقعها و مجال عملها و أيضا الهيكل التنظيمي لها ، بالإضافة إلى أننا اعتمدنا خلال هذه الدراسة على الميزانيات المالية المقدمة و جداول حساب النتائج ، أيضا الميزانية المالية المختصرة للفترة محل الدراسة (2016-2017) ، لحساب مختلف النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي ، فلاحظنا أن وضعية المؤسسة لا تعتبر جيدة غير أنها سجلت خزينة موجبة فيمكن القول أنها متوازنة ماليا و قد أهملنا دراسة طرق تقييم المشاريع الاستثمارية التي تعرضنا لها في الجانب النظري و هذا لصعوبة الحصول على المعلومات اللازمة من المؤسسة الوطنية للرخام .

خاتمة العامة

الخاتمة العامة :

نظرا للوضع الذي تعيشه الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة استوجب علينا التطرق إلى موضوع دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية التي تخص كل اقتصاد وكل مؤسسة وكل من يدخل عالم الأعمال، إلى إن ضد الأمر يتطلب قرارات حاسمة حيث أي خطأ في اتخاذها سيؤدي إلى حتمية الإفلاس والزوال، وبالتالي لتفادي ذلك استوجب على الأطراف المعنية بالاستثمار فهم مشاريعهم الاستثمارية فهما جيدا أو القيام بدراسة تحليلية مبنية على أسس وطرق علمية.

ومن خلال القيام بعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة يجب الاستعانة بالمؤشرات والمعايير المتمثلة في النسب المالية لتقييم الأداء المالي واستخراج نقاط القوة والضعف والتي تساهم توصيل المعلومة الصحيحة وإعطاء صورة صادقة على الوضعية المالية للمؤسسة بالتالي تساهم في ترشيد قرارات المستثمرين من اجل اتخاذ القرار السليم والصائب في الوقت المناسب.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

● تحتاج بعض المشاريع الاستثمارية إلى تكاليف ضخمة مما يصعب استرجاعها لذا فشل المشاريع نتيجة عدم القيام بدراستها أو لانخفاض مستواها قد يعرض أصحابها الى خسائر ضخمة وهذا ما يكلف الجميع موارد ضائعة.

● اختيار المشروع الأفضل في الحقيقة لا يتم على أساس هدف واحد وإنما يتم اختياره على أساس عدة أهداف ولهذا من الأنسب اللجوء الى طرق تشمل عدة جوانب وعدة قيود وهي الطرق المتعددة الأهداف.

● إن تقييم الأداء يرتبط ارتباطا وثيقا بالمؤسسة موضوع التقييم مما يستدعي أن يكون عملية اختيار المؤشرات والمعايير متفقة مع تنظيم المؤسسة وإمكانياتها الخاصة.

● التحليل بواسطة التوازنات والنسب المالية عبارة عن عملية معالجة البيانات المتاحة للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ قرار الاستثمار الرشيد وتقييم أداء المؤسسة.

ومن خلال النتائج المذكورة نجد انها تتطابق مع الفرضيات المقدمة إذ أن نجاح أو فشل المؤسسة متوقف على مهارات الإدارة المالية ومدى نجاعة المعايير المستخدمة في اختيار المشاريع الاستثمارية من اجل تسيير أحسن واستخدام أمثل للموارد باتباع سياسات مالية تتماشى مع أهداف المؤسسة الاقتصادية في الماضي والحاضر وكذا إعطاء نظرة مستقبلية لتوجيهها.

التوصيات:

بناء على المعلومات التي جمعها محل الدراسة والمتعلقة باختيار المشاريع الاستثمارية تمكنا من وضع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات المتمثلة في:

- القيام بالمشاريع الاستثمارية يمثل العنصر الأساسي لبقاء واستمرارية المؤسسات وهذا ما يفرض ضرورة دراسة تفصيلية دقيقة لكل الجوانب المتعلقة بالمشروع الاستثماري، ومحاولة تجنب الأخطاء وذلك بالاستعانة إلى الأساليب العلمية مع جمع المعلومات الملائمة والمفيدة.
- لا بد على الشركات والمؤسسات أن تولي لعملية دراسة وتقييم المشاريع اهتماما كبيرا ألا أنها تعتبر من أصعب المهام نظرا للتعقيدات المحيطة بها وكثرة التغيرات الاقتصادية.

ويبقى موضوع دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية موضوعا شائكا لم يأخذ نصيبه من العمق سواء من طرف الدولة أو المؤسسات، وهذا راجع إلى أن عدم رغبة هذه الأطراف في تحمل تكاليف إضافية ناتجة عن هذه الدراسة من جهة، ومن جهة أخرى راجع إلى الذهنية السائدة بين رجال الأعمال وأصحاب الشركات والتي تبحث عن الربح السريع وبأقل التكاليف دون التفكير فيما سينجر عنه في المدى البعيد من عواقب وخيمة.

آفاق الدراسة:

وفي الأخير يمكن القول أن تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة الاقتصادية له تأثير كبير لرشادة القرارات الاستثمارية وعلى الأساس نأمل أن يكون هذا البحث قد فتح مجالا للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك تمس مختلف الجوانب المتعلقة بالأداء المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- إبراهيم الخلوف الملكاوي، إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
- ابراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2008.
- بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال، دار الطباعة والنشر والتوزيع، 1999
- حسين اليحيى واخرون، تحليل وتقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، 2009.
- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.
- حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الاولى، الجزائر، 2004
- حسين فلاح، عداي الحسيني، الادارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- حسين محمد سمحان، واخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الأردن، 2014.
- خلدون ابراهيم شريفات، ادارية التحليل المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، 2001.
- خليل محمد خليل عطية، دراسات الجدوى الاقتصادية، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث كلية الهندسة، جامعة القاهرة، الطبعة الاولى ابريل، 2008
- رشاد العصار واخرون، التحليل المالي والمحاسبي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان.
- رفيقة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسة، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- سعدان شبايكي، تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998
- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الاعمال، دار المريخ للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، 2002.
- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، الجزء الاول، 2008.
- شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة الاولى، عمان، 2009.

قائمة المراجع

- صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 1998.
- طاهر محسن منصور الغالبي، وآخرون، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، الجزء الأول، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2009.
- طلال كداوي، تقييم المشروعات الاستثمارية، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- عبد العزيز السيد مصطفى، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية مع تطبيقات، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2012
- عبد العزيز قادري، الاستثمارات الدولية - التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات -، دار هومة للنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر 2004
- عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار الحامد للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، الاردن، 2004.
- عبد الغفار حنفي، اساسيات التمويل والادارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004
- عبد الغفار حنفي، الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية
- عبد الكريم يعقوب، دراسات جدوى المشروع، دار اسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2008
- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- علي عباس، الادارة المالية، اثناء للنشر والتوزيع، طبعة الاولى، عمان، الاردن، 2008.
- عليان شريف وآخرون، الادارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الاردن، 2008.
- فلاح حسن الحسيني، إدارة البنوك - مدخل كمي واستراتيجي معاصر -، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2003.
- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، ادارة البنوك - مدخل كمي استراتيجي معاصر - دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2003.
- ماجدة العطية، ادارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- مجيد الكرخي: تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- محمد الصيرفي، اقتصاديات المشروعات، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008.

- محمد بن يحيى المفرح، افاق الاستثمار في الجهات الخيرية، مؤسسة الدرر السنوية للنشر، طبعة الاولى، مملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، 2011.
- محمد صالح الحناوي، وآخرون، اساسيات الادارة المالية، الدار الجامعية لطبع والنشر والتوزيع، 2001.
- محمد عبد الفتاح العشماوي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية (مع نماذج علمية)، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2007.
- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر، عمان، 2009.
- محمد محمود الخطيب، الاداء المالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2009.
- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- مبارك لسلس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004.
- مصطفى عشوف، اسس علم النفس الصناعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 221.
- مصطفى يوسف، ادارة الاداء، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2016.
- منير ابراهيم الهندي، الادارة المالية - مدخل تحليلي معاصر -، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، طبعة الرابعة، 2000.
- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - الادارة المالية، الدار المحمدية، الجزائر، 1999.
- ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، جار الافاق، الجزائر، 1991.
- ناصر دادن عدون، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، بدون سنة نشر.
- الياس بن ساسي، التسيير المالي والإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- يوسف قريشي، إلیاس بن ساسي، التسيير المالي (الإدارة المالية: دروس وتطبيقات)، دار وائل للنشر، طبعة 02، عمان، الأردن، 2006.

2- الرسائل:

- ایمان حفيظي، رحمة هجرسي، دور نظام مراقبة التسيير في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، فرع علوم مالية، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية جامعة قلمة 2014-2015، ص 60.
- حياة بزقاري، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011.

- عادل عشي، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، رسالة ماجستير، منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002.
- عادل عيسى الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، رسالة ماجستير منشورة تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيدر، بسكرة 2002 .
- علي تطاوي واخرون، تقييم فعالية الربحية للمشروع الاستثماري بمعيار van، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة احمد دراية ادرار-الجزائر 2014-2015.
- محمد قويدري، أسس دراسات الجدوى ومعايير تقييم المشروعات الاستثمارية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997
- نبيلة سبتي، فنانز نعيمة، دراسة حول قدرة المشاريع الاستثمارية على سداد القروض، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، تخصص ادارة الاعمال المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، 2015-2014
- نسرين بلفيل، عبلة بارس، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل تغيرات سعر الصرف، مذكرة ماستر في العلوم المالية، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، 2015-2016، ص 49.

3- المجالات :

- زيدي البشير، سعيدي يحيي، جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الاداء المالي - دراسة حالة مجمع صيدال - مجلة دراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد التاسع، جامعة الوادي، جامعة المسيلة.
- طاهر منصور، حسين شحدة، استراتيجية التنويع والأداء المالي: دراسة ميدانية في منشأة عراقية، دراسات العلوم الإدارية، مجلد 30، العدد2، 2003
- عبد العال هاشم أبو خشبة، مفاهيم وخصائص القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثرة فيها والتبويات المختلفة لها، مجلة الاداري، معهد الادارة، سلطنة عمان، العدد 47 ديسمبر 1993.
- نبيلة بومدين، جمال خليفاتي، معيار صافي القيمة الحالية المرتبطة بالزمن أحد أهم طرق تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل حالة التأكد، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 11، العدد 03، 2020

4- المراجع باللغة الفرنسية:

- Marques M, Evaluation financière de projet industriels sous Excel, l'harmattan Edition, paris, France ,1999,P55.
- Vingt G, gestion de production et des flux .3eme Edition, Economica, paris,2003, P144.

الملاحق

اسم الشركة :

عنوان الشركة :

الرقم الجبائي : 098321010010161

ميزانية

السنة المالية المغلقة في 31/12/2016

N-1 صافي	N صافي	N اهتلاك رصد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
196 025.00	155 200.00	159 300.00	314 500.00		اصول غير جارية تثبيتات معنوية
18 090 000.00	18 090 000.00		18 090 000.00		تثبيتات عينية ارض
65 014 668.04	61 545 965.86	150 594 119.87	212 140 085.73		مبان
168 846 450.49	164 771 704.60	139 112 356.59	303 884 061.19		
29 557 462.62	27 376 828.19	19 081 059.91	46 457 888.10		تثبيتات عينية اخرى
					تثبيتات ممنوح امتيازها
2 017 999.53	1 949 623.47		1 949 623.47		تثبيتات بحري اتجازها
					تثبيتات مالية
					سندات موضوعة موضع معادلة
60 696.20	60 696.20		60 696.20		مساهمات اخرى و حسابات دائنة ملحقة بها
					قروض و اصول مالية اخرى غير جارية
					ضرائب موجلة على الاصل
283 783 301.66	273 950 018.32	306 946 836.37	582 896 854.69		مجموع الاصل غير اتجاري
					اصول جارية
60 702 656.60	60 694 912.50	1 283 574.58	62 178 487.08		مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
					حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
299 695.27	321 266.61	3 072 815.79	3 394 082.40		الزبائن
821 184.67	822 774.70		622 774.70		المدينون الاخرون
	132 757.66		132 757.66		الضرائب و ما شابهها
					حسابات دائنة اخرى و استخدامات مماثلة
					الموجودات و ما شابهها
9 200 452.55	4 796 157.36		4 796 157.36		الاموال الموضفة و الاصول المالية الجارية الاخر
71 023 989.09	86 967 868.83	4 356 390.37	91 324 259.20		الخزينة
					مجموع الاصول الجارية
354 807 290.97	360 917 587.15	313 303 226.74	674 221 113.89		المجموع العام للأصول

ميزانية

السنة المالية المغلقة في 31/12/2016

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره علاوات و احتياطات- احتياطات مدمجة فارق المعادلة فارق المعادلة
-33 102 190.03	7 005 275.04		رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
333 786 376.85	303 557 228.15		
300 684 186.82	310 562 503.19		المجموع 1
			الخصوم غير الجارية قروض و ديون مالية (ضرائب (مؤجلة و مرصود لها ديون أخرى غير جارية مؤنات و منتجات ثابتة مسبقاً
25 490 139.62	20 555 137.97		مجموع الخصوم غير الجارية (2).
25 490 139.62	20 555 137.97		
			الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحققة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
15 578 460.26	15 454 953.57		مجموع الخصوم الجارية (3).
2 202 766.91	2 575 166.91		
10 851 737.36	11 770 125.51		
28 632 964.53	29 800 245.99		
354 807 290.97	360 917 887.15		مجموع عام للخصوم

اسم الشركة :

عنوان الشركة :

الرقم الجبلي : 098321010010161

حساب النتائج

حساب الطبعة

الفترة من 01/01/2016 الى 31/12/2016

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال
98 999 244.38	121 379 491.86		تغير مخزونات المنتجات المصنعة
6 957 104.96	11 339 159.43		الانتاج المثبت
			اعانات الاستغلال
10 291 961.73	3 661 603.05		
30 791 037.39	38 524 316.71		
112 541 215.08	144 903 046.09		1- انتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة
17 378 714.06	18 698 804.43		
12 405 665.63	6 799 556.79		الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى
29 784 379.69	25 498 361.22		2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
82 756 835.39	119 404 684.87		
			اخطاء المستخدمين
61 014 320.35	65 556 162.26		
1 602 884.52	1 341 544.85		الضرائب و الرسوم و المنفوعات المتشابهة
20 139 630.52	52 506 977.76		4- القفص الاجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العمليانية الأخرى
697 342.36	695 189.78		الأعباء العمليانية الأخرى
506 187.42	257 243.94		
16 000 629.50	16 437 032.87		المخصصات للاهلاكات و المؤونات
52 488.00	5 511 222.97		استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
15 564 398.95	10 592 411.91		
19 947 042.91	52 611 525.61		5- النتيجة العمليانية
			المنتجات المالية
1 421 359.38			الأعباء المالية
-1 421 359.38			6- النتيجة المالية
2 961 284.58	42 019 113.70		7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
92 791 969.78	116 246 745.18		الضرائب الموجبة (تخيرات) حول النتائج العادية
125 894 159.81	119 682 757.05		مجموع منتجات الأنشطة العادية
-33 102 190.03	-3 436 011.87		مجموع اعباء الأنشطة العادية
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الخصائر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) -
			الخصائر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها) -
			9- النتيجة غير العادية

اسم الشركة :

عنوان الشركة :

الرقم الجبائي : 098321010010161

ميزانية

السنة المالية المغلقة في 31/12/2017

N-1 صفحة	N صفحة	N اختلاف الرصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
155 200.00	116 400.00	198 100.00	314 500.00		أصول غير جارية
					تثبيتات معنوية
18 090 000.00	18 090 000.00		18 090 000.00		تثبيتات عينية
					أراض
61 545 965.86	58 077 997.01	154 062 088.72	212 140 085.73		سفن
164 771 704.60	166 753 076.27	148 141 417.71	314 894 493.98		
27 376 828.19	25 376 648.34	21 135 654.14	46 512 302.48		تثبيتات عينية أخرى
					تثبيتات ممنوح امتيازها
1 949 623.47	1 949 623.47		1 949 623.47		تثبيتات بحري انجازها
					تثبيتات مالية
					سندات موضوعة موضع معاملة
60 696.20	60 696.20		60 696.20		مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها
					فروض و أصول مالية أخرى غير جارية
273 950 018.32	270 424 441.29	323 537 260.57	593 961 701.86		ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
81 036 088.56	82 685 582.48	1 239 586.98	83 925 169.46		أصول جارية
					مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
321 266.61	231 456.06	3 072 815.79	3 304 271.85		حسابات دائنة و استخدامات معاملة
622 774.70	845 741.69		845 741.69		الزبائن
132 757.66					المدينون الآخرون
					الضرائب و ما شابهها
					حسابات دائنة أخرى و استخدامات معاملة
					الموجودات و ما شابهها
4 796 157.36	5 606 862.52		5 606 862.52		الإموال الموضفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
87 109 044.89	89 369 642.75	4 312 402.77	93 682 045.52		الحزينة
					مجموع الأصول الجارية
361 059 063.21	359 794 084.04	327 849 663.34	687 643 747.38		المجموع العام للأصول

ميزانية

السنة المالية المغلقة في 31/12/2017

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم اصداره علاوات و احتياطات- احتياطات متمجة فارق المعاملة فارق المعاملة رؤوس أموال خاصة اخرى / ترحيل من جديد
-3 436 011.87	-35 624 596.44		
314 149 640.06	339 026 949.70		
310 713 628.19	303 402 353.26		
			المجموع 1
			الخصوم غير الجارية قروض و ديون مالية (ضرائب) (مؤجلة و مرصود لها) ديون اخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا مجموع الخصوم غير الجارية (2)-
20 555 137.97	19 841 526.16		
20 555 137.97	19 841 526.16		
			الخصوم الجارية مورثون و حسابات ملحققة ضرائب ديون اخرى خزينة سلبية مجموع الخصوم الجارية (3)-
15 454 953.57	15 659 067.45		
2 575 166.91	6 724 742.41		
11 760 176.57	14 166 394.76		
29 790 297.05	36 550 204.62		
361 059 063.21	359 794 084.04		مجموع عام للخصوم

رقم الجبلي : 098321010010161

حساب النتائج
حساب الضريبة

الفترة من 01/01/2017 إلى 31/12/2017

N-1	N	ملاحظة	رقم الأصغر
121 379 491.86	112 022 989.08		تغير مخزونات المنتجات المصنعة الإنتاج المثلث اعلقت الاستغلال
11 339 159.43	26 402 259.68		
3 661 603.05	1 369 843.30		
38 524 316.71	33 777 586.25		
144 903 046.09	118 028 472.35		1. القوائم الممنوعة المحلولة
18 698 804.43	19 734 527.46		المشتريات المستهلكة
6 799 556.79	8 181 513.83		الخدمات الخارجة والاستهلاكات الأخرى
25 498 361.22	27 916 041.29		2. استهلاكات الممنوعة المحلولة
119 404 684.87	90 112 431.06		3. القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
65 556 162.26	60 354 072.44		أعباء المستخدمين
1 341 544.85	1 227 593.12		الضرائب والرسوم والمنفوعات المشابهة
52 506 977.76	28 530 765.50		4. الخفض الإجمالي عن الاستغلال
695 189.78	405 881.79		المنتجات التشغيلية الأخرى
257 243.94	281 953.60		الأعباء التشغيلية الأخرى
16 437 032.87	14 111 708.44		المخصصات للأهلاكات والمؤنات
5 511 222.97	893 925.20		استئناف عن خسائر القيمة والمؤنات
10 592 411.91	18 653 763.94		
52 611 525.61	34 090 674.39		5. النتيجة التشغيلية
			المنتجات المحلولة
			الأعباء المحلولة
			6. النتيجة المحلولة
42 019 113.70	15 436 910.45		7. النتيجة المحلولة قبل الضرائب (6+5)
116 246 745.18	86 920 536.39		الضرائب الواجب دفعها عن الناتج المحلولة
119 682 757.05	122 545 132.83		الضرائب المؤجلة (تخريفات) حول الناتج المحلولة
			مجموع منتجات الأنشطة المحلولة
			مجموع أعباء الأنشطة المحلولة
-3 436 011.87	-35 624 596.44		النتيجة الصافية للأنشطة المحلولة
			الخصم غير المحلولة - المنتجات (يطلب بيلتها) -
			الخصم غير المحلولة - الأعباء (يطلب بيلتها) -
			8. النتيجة غير المحلولة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLICUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT
SUPERIEUR ET DE LA
RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET
COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION

قسم علوم التسيير

Ref : D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....

الرقم: 17... ق.ع.ت.ك.ع.ات.ع.ت.ج.ق. / 2021

Guelma le :

قالمة في : 04/05/2021

إلى السيدة المدافعة بتسيير الموارد
الشخصية - مؤسسة جديدي الشرق
الرميل والحرماني - قالمة -

الموضوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تريض

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن:

الطالب(ة): خيسو معينة..... أ.م.ال. 16/36 04 19 15

الطالب(ة): خيسو عنان..... ب.ش.ب. 16/36 04 19 88

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى)/(ثانية) ماستر فرع: (علوم التسيير)/(علوم مالية)

تخصص: مسائل..... المؤسسة: جديدي الشرق في حاجة لأجراء زيارة ميدانية أو تريض

بمؤسستكم.

موضوع الزيارة: دور المشاريع الاستثمارية في تحسين الأداء المالي

للمؤسسة الاقتصادية.....

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم منافائق التقدير والاحترام

رئيس القسم

مساعد رئيس قسم علوم التسيير

مكلف بالتدريس والتعليم في التسيير

إمضاء: بصوبات محمد

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

رزقوة سكا بنة

رزقوة سكا بنة

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

MAMEN HANEN
Chef de Service
du Personnel

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

اتفاقية التربص

بين

المؤسسة الجامعية: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالة .
الممثلة من طرف: الأستاذ الدكتور نعمون وهاب عميد كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

و

المؤسسة / الإدارة المستقبلة: مؤسسة جمعية الشروق الوطن و الحرسانية - طلبة
الممثلة من طرف السيد (ة): هامن حنان مكالفة للتسيير شؤون العمال
ثم الاتفاق بين الطرفين على مايلي:

المادة 1: تخضع هذه الاتفاقية لأحكام المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 13-306 المؤرخ في 24 شوال عام 1434 الموافق ل 31 أوت 2013 و المتضمن تنظيم التربصات الميدانية في الوسط المهني لفائدة الطلبة.

أحكام القرار المؤرخ في 31 أوت 2013 و المتعلق بطبيعة التربصات الميدانية في الوسط المهني لفائدة الطلبة و تقييمها و مراقبتها

المادة 2: يهدف التربص إلى ضمان التطبيق الفعلي للتعليم المقدم في الكلية وفقا للبرامج و المناهج المسطرة لتخصص للطلاب.

المادة 3: التربص التطبيقي الخاص بنهاية السنة و المعد برنامجه من قبل الكلية، تتم مراقبة تنفيذه بالاتفاق مع المؤسسة و الكلية.

و يهدف إلى إعطاء الطالب إمكانية تطبيق معارفه التي اكتسبها في الكلية و دراسة الطرق المتبعة و كذلك كيفية تطبيق تكنولوجيات جديدة يستخدمها في تخصصه حتى يتسنى له تحضير مذكرة التخرج.

المادة 4:

تحدد مدة التربص التطبيقي كمايلي:

تمتد فترة التربص من: 01/06/2021 إلى: 31/06/2021 بالنسبة لطلبة السنة الثالثة ليسانس نظام

جديد "ل.م.د" تخصص: مالتج المؤسسات

و الآتية أسمائهم: - بوجمينة أمال رقم التسجيل: 38041415 / 16

- بوجمينة ببنينة رقم التسجيل: 38041488 / 16

- رقم التسجيل: / /

لمادة 5: تتعهد المؤسسة بتعيين عون أو عدة أعوان يكلفون بمتابعة تنفيذ برنامج التبرص التطبيقي للطلاب المتربص، هؤلاء الأعوان لمزمون بتقديم المساعدة الضرورية للتنفيذ الجيد لبرنامج التبرص.

لمادة 6: أثناء فترة التبرص بالمؤسسة و عندما تتطلب الطبيعة البيداغوجية للتبرص المتابعة الشخصية من طرف أستاذ الجامعة، على مؤسسة الالتزام باستقبال الأستاذ المذكور في مكان تعيين الطالب لمساعدته على تقييم تنفيذ برنامج التبرص.

لمادة 7: أثناء فترة التبرص يخضع الطالب للالتزامات المطبقة على عمال المؤسسة كم هي محددة في النظام الداخلي و في هذه الحالة على المؤسسة إعلام الطالب منذ وصوله إلى مكان التبرص بكل المواد المنصوص عليها في النظام الداخلي و كذلك التعليمات المتعلقة النظافة و الأمن، الموضحة له الأخطار و العقوبات الجارية إذا لم يتم الأمر.

لمادة 8: إذا ارتكب المتربص مخالفة و لم يلتزم بتطبيق القانون الداخلي للمؤسسة، تستطيع هذه الأخيرة توجيه إنذار للمتربص و إرساله فوراً للجامعة (الكلية) عن طريق رسالة مسجلة. في حالة ارتكاب المتربص خطأ جسيماً كما هو محدد في النظام الداخلي للمؤسسة، بإمكان هذه الأخيرة توقيف التبرص فوراً و القيام بطرد الطالب بعد الإشعار الجامعة (الكلية) برسالة مضمونة.

لمادة 9: في حالة وقوع حادث للطلاب أثناء فترة التبرص، يجب على المؤسسة تقديم العلاج الضروري له حسب حالته و ترسل فوراً تقريراً مفصلاً عن الحادث إلى إدارة الكلية للمؤسسة رفقة اتفاقية التبرص.

لمادة 10: على المؤسسة اتخاذ كل الترتيبات اللازمة لحماية الطالبة من جميع أخطار حوادث العمل، و تسهر خاصة على تطبيق نواهد النظافة و الأمن المرتبطة بمركز العمل أين عين المتربصة.

لمادة 11: تلتزم المؤسسة بإرجاع استمارات الحضور و التقييم و نتائج التبرص التطبيقي للطلاب إلى الإدارة. و في هذا الشأن تزود المؤسسة بمطبوعات خاصة بالحضور و التقييم، و يمكنها الاحتفاظ بنسخة منها عن هذه الاستمارات على مستوى إدارة المؤسسة.

لمادة 12: يحق للطلاب الإطلاع على محتوى الاتفاقية قبل الذهاب للتبرص و يمضي نسخة منها.

حرر بقالة في:

المؤسسة أو الإدارة المستقبلية
الممثلة من طرف
Unité Marbre
Guemina
GICA
Administration
et Finances
EPE - SPANU - EPE
MANEGRANU - EPE
Chargée de la Gestion
du Personnel

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم
الاقتصادية
والتجارية
وعلوم التسيير
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
- 1 -

مؤسسة التعليم العالي
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

لجامعة 8 ماي 1945

الممثلة من طرف الأستاذ الدكتور: نعمون وهاب

عميد كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير
الأستاذ الدكتور: نعمون وهاب

الملخص :

تستند المؤسسات الإقتصادية على مجموعة من الطرق لتقييم البدائل الإستثمارية ، و الإختيار بينها ، و لتتمكن من ترشيد قرارها الاستثماري ، و الإختيار ما بين البدائل المتاحة و ذلك لتحسين الأداء المالي لها و أيضا لضمان إستمراريتها و من هنا تبرز أهمية دراسة تقييم المشاريع الاستثمارية .

تهدف هذه المذكرة الى تسليط الضوء على الدور الفعال الذي يلعبه تقييم و إختيار المشاريع الاستثمارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، و ذلك بالبحث عن العلاقة بينهما من خلال تطبيق طرق تقييم المشاريع الاستثمارية و أيضا من خلال قياس مختلف مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية ، بإستخدام الميزانية المالية المفصلة و المختصرة ، و جدول حساب النتائج ، لمعرفة الوضعية المالية لهذه المؤسسات .

الكلمات المفتاحية : تقييم المشاريع الاستثمارية ، تقييم الأداء المالي .

Résumé :

Les institutions économiques s'appuient sur un ensemble de méthodes pour évaluer les alternatives d'investissement, choisir entre elles, et pouvoir rationaliser leur décision d'investissement, et choisir entre les alternatives disponibles ou celle pour améliorer leur performance financière et aussi assurer leur pérennité D'où l'importance d'étudier l'évaluation des projets d'investissement. Cette note vise à mettre en lumière le rôle effectif joué par l'évaluation et la sélection des projets d'investissement dans l'amélioration de la performance financière de l'institution économique en recherchant le relation entre elles par l'application de méthodes d'évaluation des projets d'investissement mais aussi en mesurant la divers indicateurs d'équilibre financier et de ratios financiers à l'aide d'un tableau de calcul détaillé et résumé du budget financier et des résultats. Connaître la situation financière de ces institutions